جامعة سوسة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

موارد

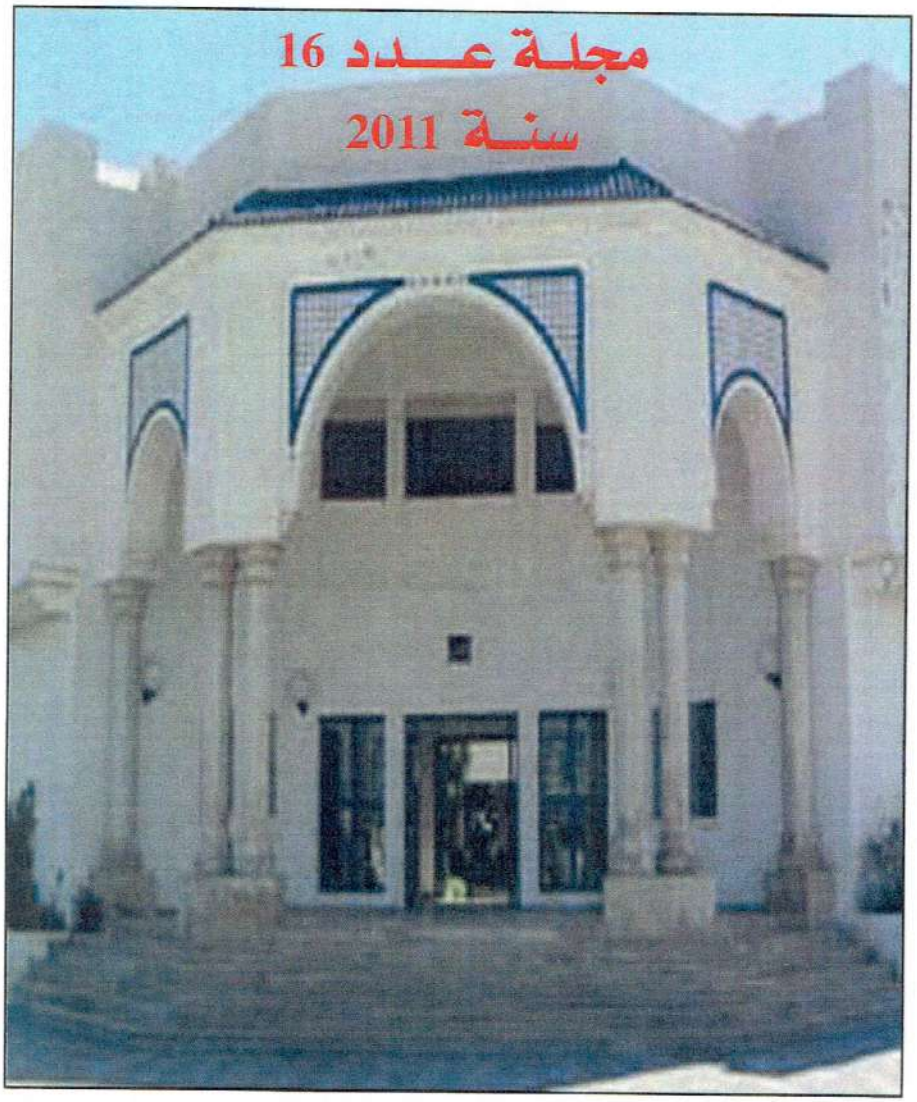

مجلة عدد 16
سنة 2011

ISSN : 0330-5821

الفـــهـــرس

محمد الصحبي البعزاوي : الفعل العربي وخصائصه الإعرابية في بعض المناويل الاستشراقية الحديثة : قراءة وتقويم.... **9-51**

محمد معز جعفورة : من التشكّل النحوي إلى التشكّل الإيقاعي..... **53-77**

مختار الفجاري : ابن رشد وإعادة التأصيل للفقه الإسلامي..... **79-121**

عادل بن يوسف : ظروف انبعاث الجامعة التونسية وملامحها العامة..... **123-164**

محي الدين لاغة : بحث في موارد كتاب "فتوح الشام" لأبي عبد اللّه الأزدي.. **165-196**

الفعل العربي وخصائصه الإعرابية في بعض المناويل الاستشراقية الحديثة: قراءة وتقويم [1]

محمّد الصّحبي البعزاوي *

موجز البحث :

يتناول هذا البحث بالدراسة موضوع الفعل العربي في بعض المناويل الاستشراقية الحديثة ويعرض الأسس المنهجية التي اعتمدها المستشرقون في تعاملهم مع هذا الموضوع بالإضافة إلى القضايا التركيبية والدلالية التي أثاروها في هذا الباب ومنها الصيغ الفعلية وما يتّصل بها من قيم مظهرية وسمات جهية وعلاقة الصيغ الفعلية ببعض الصيغ الاسمية وقضية أصل الاشتقاق وقضية التصنيف وغيرها من القضايا.

وقد بدا لنا أثناء تعاملنا مع مختلف المسائل المذكورة، أنّ المستشرقين يصفون الفعل ويفسّرون الإشكاليات المترتبة عليه بالعودة إلى بعض المقاييس والمبادئ النظرية المتولّدة من تعامل اللسانيين والمناطقة مع ظواهر لغوية قريبة منها أو مماثلة لها في ال الغربية. فكان عملنا منصبا على مقارنة هذه الجهود ومناقشتها بما استقرّ عند النحاة العرب من تصوّرات وآراء في الموضوع المدروس. وقد مكنتنا هذه العملية، فضلا عن معرفتنا ببعض المناويل الاستشراقية في ميدان الإعراب والعمل النحوي، من الوقوف على مدى انسجام النظرية النحوية العربية من خلال تناسق نظام القواعد الكامن وراء عمليات الوصف والتفسير والتأويل ومن اكتشاف الخطوط العامّة التي اعتمدها النحاة العرب في تفهّم النّظام و هندسة النظرية.

---

*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

1) أنجز هذا البحث ضمن كرسي أبحاث اللغة العربية للناطقين بغيرها (جامعة الملك سعود).

الكلمات المفاتيح :

الفعل – صيغة الفعل – المظهر – الجهة – الدلالة الزّمانية – بناء الفعل – منظومة توجيه البناء – التحويل – الدور الدلالي.

تمهيد :

من المعلوم أنّ تعدد الدراسات المهتمة بالفعل واختلافها فيه حسب الاتّجاهات والمدارس النحوية واللسانية قد وسّعا من دائرته النظرية وجعلا منه مبحثا من المباحث التي تلتقي فيها العلوم في إطار سعيها إلى اختبار مبادئها وضبط مقاييسها. وقد أفضى ذلك إلى تباين المواقف وتعدّد ردود الفعل في الموضوع المدروس.

ومع أنّ الفعل من المباحث التي اهتم بها اللّسانيون والمناطقة وعالجوها معالجة نوعية تؤكّد تطوّر البحث فيها في اللسانيات والمنطق وفي المباحث القريبة منهما، فإننا نروم العودة إلى هذا المبحث عند بعض المستشرقين قصد تفهم الاستدلالات التي يصدرون عنها وهم يحاولون تفهّم نظام العربية وما ينبني عليه من مبادئ.

ولم تكن في نيتنا العودة إلى هذا المبحث – وقد اهتم به الدارسون من زوايا مختلفة وتعاملوا معه بالنظر إلى ما وجد في الأنحاء القديمة والحديثة من تصورات وآراء– لولا ما لاحظناه من مواقف وردود استشراقية متفاوتة في الموضوع سواء من حيث حدّه أو من حيث صور إجرائه. فقد بدت لنا بعض المواقف معبرة – عن قصد أو عن غير قصد – عما يتناسب وأهدافها من البحث ولم تكن معبّرة عن خصائص الفعل كما تصوره النحاة العرب القدماء وقدّموه ضمن أصول النظرية النحوية العربية. من ذلك أنّ من الدراسات التي اطّلعنا عليها دراسات تجتزئ الموقف النحوي من الفعل فتأخذ ما يناسبها ويصلح لبناء تصورّ تروم تشييده وتثبيته وتهمل ما لا يتناسب وذاك التصوّر. وهو ما دعانا إلى إعادة النظر في الموضوع وتصويب ما بدا لنا في حاجة إلى تعديل أو مراجعة.

ومع أنّ هذه المعطيات تنصّ على عدم نجاعة بعض المواقف الاستشراقية وحاجتها إلى التعديل والتصويب – وهو ما سيتأكّد في موضعه من البحث– فإنّ وفرة المادة التي خصّصها المستشرقون لهذا المبحث ولغيره من المباحث اللغوية قد كانت بدورها من الدوافع الأساسية التي قادتنا إلى العودة إلى هذا المبحث ورصد مدى إسهامهم في التفكير اللغوي خاصّة أنّنا نلاحظ، فيما اطلعنا عليه من دراسات لغوية عربية، غيابا شبه تامّ لهذا النوع من المراجعً مع أنّ كثيرا من اللسانيين الغربيين يستندون إليها ويستلهمون منها ما يناسب نظرياتهم ولا يتعارض مع فرضياتهم.

وليس الغرض مما ذكرنا المساهمة في تأكيد أهمية هذه الدراسات وبيان جدواها– وإن كان ذلك هدفا مشروعا – إنّما المفيد أن نتمكّن بدراستنا الفعل و ما يترتب عليه من قضايا في بعض الدراسات الاستشراقية من تحقيق الأهداف التّالية :

أوّلا– أن نقدّم تصوّر القدماء للفعل العربي وما وضعوه له من مقاييس تصنيفية تبرّر مدى تناسق الجهاز النظري الذي اعتمدوه لنظام لغتهم.

ثانيا– أن نبرز مدى نجاعة الجهاز المصطلحي الذي صاغوه في تعاملهم مع الصيغ الفعلية، في الوصف والتفسير.

ثالثا– أن نبرز القضايا المتولّدة من دراستهم الصيغ الفعلية وما يوجد بينها من تعالق يسمح بالاستدلال على تهافت بعض المواقف الاستشراقية التي تقرّ، ضمنيا أو صراحة، بانشداد النظرية النحوية العربية في استيعابها قضاياها إلى النحو اللاّتيني.

فنحن نقترح من خلال هذا العمل دراسة عدد من المواقف اللسانية التي لاتستجيب، في تقديرنا، استجابة كلّية للاستدلال الذي صدر عنه النحاة العرب وهم يحاولون تفهم نظام اللغة ووضع المقاييس المسيّرة له. ونفترض أن

دراستهم الصيغ الفعلية منبنية على أسس إعرابية دلالية تمكننا من ملاحظة المعاني النحوية وتفهم طرق التعبير عنها.

1- مداخل المستشرقين في قراءة الفعل العربي وفهمه:

لم يقتصر المستشرقون في باب الفعل على التعامل مع ما يثيره من قضايا اشتقاقية تتعلق **بأصله وبنيته** بل إنهم قدّروا أن خصائص الفعل يتقاطع فيها المعجم والاشتقاق والتركيب فنبهوا إلى أهمية العلاقة بين الأفعال ومقولاتها التصريفية وهي عندهم، مقولة الزمان وقد اختصرها بلاشير (R. Blachère) وجودفروي دو ممبين (M.G.Demombynes) وفلاش (H. Fleisch) وغيرهم من المستشرقين في مفهومي (المنقضي) accompli و(غير المنقضي) inaccompli و(مقولة الشخص) La personne والبناء للفاعل والبناء للمفعول. وقد صاغوا استنادا إلى المداخل المذكورة ملاحظاتهم في الفعل وتعددت رؤاهم للعربية وللمنطق الداخلي الذي يحكمها.

ولقد رأينا لتحقيق الغرض من هذا العمل أن نرصد كيفية تعامل المستشرقين مع هذه القضايا قصد تفهم طرقهم في الاستدلال على وجاهة آرائهم وأن نقدم في الأثناء آراء النحاة في الفعل لإبراز ما وصلوا إليه في معرفتهم اللسانية وما وضعوه من جهاز نظري لنظام العربية.

1-1 أصل الفعل :

يبدو أنّ أصل الكلمة المعجمي و أصلها الاشتقاقي من المداخل المعتمدة عند المستشرقين في دراسة المفردات اللغوية، ولذلك حدّثوا عن أصل الفعل ووصلوا عبارة الأصل في هذا الموضع بالاشتقاق[1]. وقد ذكر بلاشير

1) Blachère(R)et Gaudefroy-Demombynes(M)1975,Grammaire de L Arabe Classique, 49-78-84

- Fleisch (H) 1990, Traité de Philologie Arabe, 2/146-147.
- Bohas (Georges) et Guillaume (Patrick),1984, Etudes des théories des Grammairiens Arabes , 51-52 .
- PETRÁČEK (KAREL) : (1981) Le système de l'arabe dans une perspective diachronique ,166-167.

ودوممبين أنّ للفعل العربي "صيغة مصدرية" توافق مفهوم " Infinitif " في النحو اللاتيني. وهما يشتركان في نظرهما في خلوّهما من الدلالة الزمانية. فالفعل غير المصرّف "Infinitif" أصل الفعل المصرّف في النحو اللاتيني و "الصيغة المصدرية " أصل الفعل العربي عندهما. وقد ذكر فلاش أن المصدر في العربية فعل غير مصرّف (infinitif) لكونه يعبّر، في نظره، عن معنى الحدث الذي يعبر عنه الفعل دون أن يعبر عن الدلالة الزمانية (146،2،1990-147). أمّا جورج بوهاس (Georges Bohas) وباتريك غيوم (Patrick Guillaume) فقد خالفاهم في مسألة أصل الفعل حين حدّثا عن أصلين للفعل : أصل صوتي (فونيتيكي) يتمثل في "الجذر" وأصل دلالي (سيمنتيكي) تحققه "صيغة الفعل المصدرية". ولكنهما لم يحيدا عن التصورات السابقة حين عدّا **الصيغة المصدرية** خالية من الدلالة الزمانية (1984، 34). ويمكن أن نوجز مواضع التمّاس بين هذه المباحث في النقاط التالية :

* اشتراكها في كون المصدر يدل على معنى الحدثية والحدثية فقط، حتى بلاشير عدّ **المصدر فعلا غير مصرّف** وأجرى أحدهما بدل الآخر (Un Substantif abstrait ou infinitif) (1975، 49) مع أنه قد تحدّث عن قيمة حدثية للمصدر (Valeur verbal)، لاتلغي بالضرورة دلالته الزمانية، عندما تحدّث عمّا يوجد بينه وبين اسم الفاعل (Nom d agent) واسم المفعول (Nom de patient) من صلات (1975، 85).

* اشتراكها في كون المصدر أصلا للفعل باستثناء بوهاس و قيوم اللذين حدّثا عن أصلين للفعل سعيا منهما إلى ضبط القواعد المتحكّمة فيه بمظهريه الصوتي والدلالي. وقد عدّ الباحثان الجذر(racine) أصلا أوّل وصيغة الفعل

المصدرية أصلا ثانيا لكون فرضية التوسّع عند بوهاس هي الأساس المعتمد في انتظام الجذور في العربية (38/1993،1)[1].

* اشتراكها في تصنيف الفعل العربي على أساس جريانه في التركيب وعدم جريانه فيه. وهو تصنيف يراعي اختياراتهم النظرية ولا يتماشى مع خصوصية المنوال الذي صاغه النحاة العرب القدامى لنظام لغتهم كما سيتضح في الفقرات الموالية.

1-1-1 إنّ اعتبار المستشرقين المصدر **فعلا غير مصرّف يعبّر عن مجرّد** الحدث، يعكس منهجهم في التعامل مع القضايا اللغوية في العربية. فقد كانوا يصفون الظاهرة اللغوية بمقارنتها بما يوجد من ظواهر سواء في النحو اللاتيني أو في الأنحاء السّامية الأخرى[2]. ومع أن المقارنة بين خصائص اللغات كثيرا ما تفضي إلى تدقيق المقاييس الخاصة بكل لغة، فإنّ أغلب الدراسات الاستشراقية، فيما اطلعنا عليه على الأقل، كانت تسعى إلى إرجاع اللغات بعضها إلى البعض الآخر إما على أساس مفهوم العائلة اللغوية أو على أساس المشابهة بين لغات تنتمي إلى عائلات لغوية متباعدة. ومن هذه الناحية قاسوا المصدر في العربية على الفعل غير المصرف في النحو اللاتيني وحملوه عليه في كل موضع.

ويبدو أنّ هذه القراءة قد أصبحت من الأفكار السائدة عندهم مع أنّ النحاة العرب القدامى لم يلحقوا المصدر بالفعل رغم معرفتهم بالنحو اللاتيني ولم يميّزوا بينهما رغبة في التمايز بل : "لاعتبارات نحوية لا شكّ أنها ذات علاقة

---

1) تعني فرضية التوسّع عند بوهاس، اتّفاق الجذور الثلاثة الموسّعة من أخرى ثنائية في الشحنة الدلالية. وقد اختبر الزنّاد هذه الفرضية وبيّن عدم نجاعتها لأنّها تهمل سائر الدلالات المقترنة بتلك الجذور واحدا واحدا على ما بينها من اختلاف وتنوّع. واقترح بدل منوال التوسّع المنوال الاحتمالي في تكوّن المعجم وانتظامه لأنّ التوليف بين الحروف احتمالي في الأساس (ن. الزناد، حوليات الجامعة التونسية عدد52،2007، ص ص140/99).

2- ينظر على سبيل المثال ، كيفية قراءة كل من بروكلمان C. Brocklmann وفلاش H.Fleisch وبرجشتراسر نظام الضمائر في العربية من خلال مصنف الشادلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة، منشورات كلية الآداب جامعة منوبة، تونس 2003

بوقوعه (أي المصدر) في المحلات الإعرابية المقتضية للعلامات" (الشريف، 2007/ 51).

فلم يناقش النحاة مسألة اسمية المصادر وإن كان موضوع النقاش عندهم منصبا على أسبقيتها على الأفعال وعدم أسبقيتها عليها[1]. وقد ميزوا في هذا الباب بين المفردات اللغوية بالنظر إلى سماتها الدلالية التي تميّز إحداها عن الأخرى وتؤهّلها للاندماج في فضاء وسمي- هو فضاء الاسمية أو الفعلية أو الحرفية - لا تُدمج فيه إلاّ الكلمة التي تتوفّر فيها شروط الاندماج. ولئن حمل فلاش المصدر على الفعل غير المصرف بالنظر إلى سلوكه الدلالي وارتباط صيغه بصيغ الفعل ماضيا كان أو مضارعا (1990، 2/ 146- 147) فإن ذلك لا يخرج المصدر من اسميته وإن كان يرسخ دلالته على الزمان بالإضافة إلى دلالته الحدثية.

فالمصدر عند النحاة يعبّر عن حدث ممكن الوقوع في الزمان، ولذلك تحدث الشريف عن إمكانية إدراجه ضمن الأفعال المصرفة وذكر أنّ عدم إدراجه ضمنها مناف لمنطق الأشياء في الكون (2007، 50). وقد عبر النحاة عما يمكن أن يحدث بين الأسماء والأفعال من صلات في سلوكها التركيبي والدلالي، فانتهوا إلى أنّ المصادر "تعمل عمل الأفعال " [2] وعلّلوا عملها بالمشابهة حين قاسوها عليها في هذا الباب[3]. وهذا التصور يجعلها جارية مجرى الأفعال المصرفة محمولة عليها لا على الأفعال غير المصرّفة. فهي تدل على الحدث عندهم مثلما تدل على الزمان وإن كانت الدلالة الزمانية مطلقة في صيغتها . وكونها مطلقة لايعني أنّها غير موجودة فالدلالة الزمانية متأصّلة

1) يمكن العودة بخصوص هذه المسائل إلى ، الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ،56 والأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 235/1 والمنصف عاشور ، دروس في أصول النظرية النحوية العربية، 111 والبعزاوي ، ثنائية المخبر عنه والمخبر به في العربية ، 253-257.

2) ينظر في هذا الباب (سيبويه ،الكتاب ،ج4، 43-44 وابن يعيش ، شرح المفصل ، 59/6)

3) ينظر على سبيل الذكر ، ابن يعيش ، شرح المفصل 59/6-60 .

في صيغة المصدر أصالة الدلالة الحدثية فيه، وهي تزداد وضوحا ودقّة كلّما أُجْرِيَ المصدر في التركيب النحوي وأُعْمِلَ. وقد عوّل النحاة على سلوكه التركيبي للتمييز بينه وبين اسم الفاعل لأنّ الدلالة الزمانية في هذا الباب لم تعد مطلقة وإنما باتت معلومة مظهرا وجهة. فالمصدر أقرب من اسم الفاعل إلى الفعل في باب العمل النحوي لأنّ اسم الفاعل " لايعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال نحو قولك هذا ضاربٌ زيدا غدا (...) ولايعمل بمعنى المضي بل يكون مضافا إلى ما بعده نحو هذا ضارب زيد أمس. (...) و أمّا المصدر فإنّه يعمل على كلّ حال سواء كان ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا " (شرح المفصل، 66/6)[1].

وإذا كان الأمر على ما تقدّم من التحليل فإن المصدر مخالف تمام المخالفة للفعل غير المصرّف وأنّ ما قدّمه المستشرقون من تفاسير للفعل العربي في مناويلهم المختلفة لا يجاوز كونه مجرّد إسقاط لتصوّر غربي يستمد مقاييسه من الأنحاء اللاتينية القديمة. فلم تعد قراءتهم الفعل العربي مناسبة لتحديد المنطق الداخلي الذي تنبني عليه العربية وإنّما هي قيود خارجية لا تعبّر عن النظام فضلا عن كونها تساهم في محو خصوصيته.

1-1 -2 إن هذه القراءة المعبّرة عن رغبة المستشرقين في تناول الفعل العربي تناولا غربيا تزداد وضوحا عند فلاش و بلاشير و دوممبين حين عدّوا **المصدر أصلا** للفعل وربطوا الفعل به على غرار ارتباطه بالاسم في

---

1) قاس ابن يعيش عمل المصدر وحاجته إلى ما بعده على عمل الفعل وما يقتضيه من معمولات على النحو التالي :

* إذا كان الفعل غير متعد كان المصدر غير متعد، فكما تقول قام زيد ولا تجاوز الفاعل كذلك تقول أعجبني قيام زيد.

* وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعول واحد تعدّى مصدره إلى واحد، تقول أعجبني ضرب زيد عمْرا.

* وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين تعدّى مصدره إلى مفعولين نحو أعطيت زيدا درهما و أعجبني إعطاء زيد عمرا درهما.

* وإذا كان الفعل يتعدى بحرف جرّ تعدّى مصدره بحرف جر نحو قولك، مررت بزيد وأعجبني مــرورك بزيد (شرح المفصل، 59/6-60) .

المنطق الرواقي[1]. ومع أن مسألة ارتباط الفعل بالمصدر من المسائل الخلافية بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة فإنّ اعتمادهم الفرضية الاشتقاقية قد مكّنهم من فهم العلاقة بين الفعل والاسم وحصرها في المادة المعجمية التي يشتقان منها بالإضافة إلى كونه قد أتاح لهم إمكانية تصنيف الأسماء والأفعال على نحو مغاير للتصنيف السّببي الذي فسّر به كريسيب Chrysippe (280- 206 ق.م) نوع العلاقة بينها. و يتمثل هذا التصنيف في الاسترسال بين الأسماء والأفعال من خلال الاسترسال بين السمات اللفظية والمعنوية الرابطة بين مقولة الاسم ومقولة الفعل[2].

ومن المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الشريف قد حدث عن الأصلية في المصدر فأرجعها إلى معناه الحدثي وحروفه الأصول دون صيغته (52/2007)، وعلّل سبب اختلاف الشراح في تفسيرهم كلام سيبويه " الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" (الكتاب،12/1) بما استقر في الثقافة المنطقية والفلسفية الكلامية من تصورات تقرّ مبدأ أصلية المعنى الاسمي (الشريف،52/2007).

ويبدو أنّ أساس تمييزه بين الحروف الأصول من ناحية والصيغة من ناحية ثانية قد انبنى على أساس المعاني المتحققة بهما. فالحروف الأصول تختزن المعنى المعجمي المُعَبَّرِ عنه بالمعنى الحدثي وهو معنى **مطلق** بادئ

---

1) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الرواقيين قد عدوا الأسماء أجساما والأفعال حركات الأجسام في إطار تمييزهم بين الأفعال والأسماء فجعلوا العلاقة بين هذين القسمين الكلاميين علاقة سببية حيث يكون الفعل عندهم بسبب من الاسم كما كانت الحركة بسبب من الجسم، يمكن العودة بخصوص هذه الملاحظة إلى :

Robert Blanché, La logique et son histoire 107-108 et J. Brun Le Stoïcisme, 54 et J. Lyons , Linguistique générale , introduction à la linguistique théorique, Larousse , 1970.

2) يمكن العودة بخصوص مسألة الاسترسال بين السمات اللفظية والمعنوية إلى ، المنصف عاشور ، دروس في أصول النظرية النحوية ، 2005 ص ص 112-124.

الأمر، والحركات تحقق المعنى النحوي وهو معنى حدثي **مقيّد** يقع تخصيصه بما تحمله الصيغ من دلالات زمانية.

وبما أن المعنى الحدثي في الفعل مقيّد بدلالة الصيغة على الزمان، وأنّ الصيغة بنية متوقفة على تضافر المعنى النحوي والمعنى المعجمي كان الفعل باعتباره معنى حدثيا مقترنا بدلالة زمانية، تابعا للمصدر من حيث معناه الحدثي المطلق وحروفه الأصول لا من حيث صيغته.

والمستفاد مما تقدّم أنّ الشريف ينفي عودة الأفعال في العربية إلى أصل واحد غير مصرّف خلافا لواقع الأفعال في الأنحاء الغربية. فالجامع بين المصدر والفعل المأخوذ منه لا يتعدّى حروف الجذر. ولعلّ حديث النحاة عن أصلية المصدر أو الفعل في الاشتقاق لا يدلّ على أنّ المصدر فعل غير مصرّف تتولّد منه سائر الصيغ الفعلية المنجزة، وإنّما هو ضرب من التباين بين مبدأين وأصلين نظريين في التفكير النحوي هما مبدأ العمل الإعرابي ومبدأ الاشتقاق. وقد فرّق النحاة بين المصادر و الأفعال حين قابلوا بينها على أساس المقابلة الأعم بين الاسمية والفعلية وما تقتضيه كلّ واحدة منهما من سمات نحوية.

1-1-3 فإذا ثبت كون الفعل في العربية لايصدر عن أصل واحد غير مصرّف بات الحديث عن **فعل في التركيب وآخر خارجه** أمرا ثانويا بالنسبة إلى النحاة العرب على الأقل. فالفعل في العربية لا معنى له عندهم إلا باعتباره قسما إسناديا محضا لا يفارقه فاعله. وقد بيّن سيبويه ضمن باب "علم ما الكلم من العربيّة" هذه الخاصية الإسنادية فعرّف الأفعال على أساس صور إجرائها في الكلام، إذ هي "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع" (الكتاب 1/ 12). وقد تساءل كثير من الباحثين

في هذا الإطار عمّ إذا كان سيبويه قد اقترح حدّا للفعل المحض أم لا ؟ [1]. فما ذكره في هذا الباب يتعلّق بصيغ تصرّف الفعل حسب دلالته على الماضي أو الحاضر أو المستقبل ولم يكن متعلقا به بصفته قسما كلاميا مجرّدا من كلّ سياق.

والملاحظ أنّ النحاة بعد سيبويه قد نحوا هذا المنحى حين وصلوا الأفعال بسياقاتها الإعرابية الدلالية. فقد حدّث الجرجاني عن الفعل مسندا وعدّ الفاعل المسند إليه جزءا منه لشدّة ملازمته له (المقتصد في شرح الإيضاح، 327/1). ونحا ابنُ يعيش المنحى نفسه حين نصّ على ملازمة مقولة الشخص للصيغة الفعلية فاهتم بالفعل باعتباره عنصرا إسناديا منجزا في الكلام، وجعل الفاعل من الفعل بمنزلة "التنوين من الاسم" (شرح المفصّل، 74/1-75)، للدلالة على تمكّنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه[2].

فالصيغ الفعلية في العربية جمل يتوفّر فيها الفعل مسندا والفاعل مسندا إليه. ولذلك بدت عند ابن جنّي، وعند غيره من النحويين، "توائبَ عن الجمل التوام" (الخصائص، ج1، 110 - 111). وهذا التصوّر المنبني على ملازمة مقولة الشخص للصيغ الفعلية يجعل مقاربة النحاة للفعل في العربية مختلفة عن المقاربات اللسانية المهتمة بالفعل في أنحاء أخرى، ولاسيما في النحو اللاّتيني الذي اعتمده المستشرقون منوالا قياسيا أرجعوا له أغلب الظواهر اللغوية سواء في منهج تحليلها أو في طريقة تعليلها.

مفاد هذا التحليل أن الاختلاف بين النحاة العرب وغير العرب في تأويل الفعل يتجاوز مجرد كونه اختلافا منهجيا ليكون اختلافا في التصوّر يفضي

---

1) انظر في هذا الباب ، المنصف عاشور ، ملاحظات في رسالة سيبويه ، مقدّمة لأصول النحو النظرية ، حوليات الجامعة التونسية عدد 47/ 2002.

2) نشير في هذا السياق إلى أنّ ملاحظة الشريف المتصلة بقصور النواة الحدثية للفعل عن التعبير عن الفعل بمفردها وحاجتها إلى الأطياف الضميرية القائمة بالأدوار المشهدية المحورية وبالأدوار الخطابية والمتولدة من وصفه لبنية الفعل الصرفية والمعجمية (الحوليات ، 53/ 386) تؤكد أهميّة المقاييس التي وضعها النحاة العرب القدامى في تعاملهم مع الفعل ولاسيما مقياس التلازم بين الفاعل والفعل .

بدوره إلى اختلاف في التصنيف. إلاّ أنّ الاختلافات الدّالة على خصوصية كلّ نظام من الأنظمة اللغوية لا تعني انفصال الأنظمة وتباعدها، فكثيرا ما تكون اللغة الموصوفة فضاء تعالج فيه سائر اللغات، خاصة إذا ثبت لدينا أنّ كلّ وصف لكلّ لسان، معرّض بتعبير الشريف " إلى الكشف عن خصائص يمكن أن تكون منطبقة على كلّ الألسن " (63/2007).

1-2 صيغ الفعل :

من البديهي أن تكون الصيغ من الموضوعات الأساسية المعتمدة في دراسة الفعل وضبط خصائصه. فقد ذكرنا في موضع سابق أنّ الصيغ الفعلية تقيّد المعاني وتخصّصها بما تحمله من دلالات زمانية. ونشير في هذا السياق إلى أنّ أهمية العودة إلى الصيغ الفعلية مقترنة بما تحققه من فروق دلالية أساسية تسمح بالتفريق بينها وتساعد على ملاحظة الأسس التي اعتمدها النحاة العرب القدامى في وصفها وتفسيرها. ولم يهمل المستشرقون صيغ الفعل في مناويلهم، وإن كانوا قد أهملوا في تصوّرنا ما يوجد من تفاوت بين الصيغ من حيث دلالاتها الزمانية [1]، وإنّما اعتمدوها آلية من ضمن الآليات التي اعتمدوها في قراءتهم الفعل وتحديدهم خصائصه النظرية والتصنيفية.

وقد انبنى على هذا الطرح تصنيفهم الصيغ الفعلية في العربية تصنيفا ثنائيا يراعي دلالة الصيغة . فالصيغ تكون عندهم منقضـــية (accompli) أو غير منقضيـــة (inaccompli) (Bohas، 91،51،1984 وFleisch، 1990، 169-206)، إذ تدل صيغة الماضي على الانقضاء وعلى الانقضاء فقط وهو المعنى المظهري الوحيد عند بلاشير (1975/ 36)، في حين تدل صيغة

1) نشير في هذا السياق إلى أنّ النحاة العرب القدامى قد تعاملوا مع الصيغ على أساس تفاوتها في الدلالة الزمانية ، فقد ذكروا أن صيغة المضارع أوسع زمانا من صيغة الماضي لدلالتها على الحال والاستقبال وأنّ المصادر أعمّ من صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول عند العمل لدلالتها على الماضي والحال والاستقبال ودلالة اسم الفاعل واسم المفعول على الحال والاستقبال وهكذا (يمكن العودة في هذا الباب إلى ، الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، 56 و ابن جني ، الخصائص ، 98 وابن يعيش، شرح المفصل ،ج6، 80) .

المضارع مرفوعا كان أو منصوبا أو مجزوما على عدم الانقضاء (نفسه)[1]. وقد توسّع فلاش وبوهاس وغيوم في ما تثيره الصيغ الفعلية في العربية من قضايا فأثاروا إشكالية صيغة الأمر في علاقتها بصيغة المضارع في النظرية النحوية العربية وألحقوها بغير المنقضي دون أن يبرزوا ما يوجد بينها وبين صيغة المضارع المجزوم من صلات، علاوة على كونهم قد أغفلوا أهميّة التعليل النحوي الذي صاغ بموجبه النحاة العرب القدامى نوع العلاقة بين صيغة الأمر وصيغة المضارع (Bohas،94،51،1984 وFleisch، 1990، 142-143).

ويتجسم إهمالهم علاقة صيغة الأمر بصيغ المضارع بوضوح بالنظر إلى تصنيف بعضهم المظهر لا على أساس القيمة التقابلية (+ – منقض) بل على أساس القيمة التقابلية (+ – ماض) (Fleisch، 1990، ج 174،2-178). وهذه القيمة تشرّع لأصالة صيغة الماضي مقارنة بصيغ المضارع وصيغة الأمر فضلا عن كونها تهمل ما يوجد بين تلك الصيغ من فروق. وهذا يعني أيضا أنّ القيمة التقابلية المظهرية (+ – منقض) لا تفسر بدورها صلة المضارع بالماضي لأنّ الدلالة الزمانية قد تفيض على الصيغة متى كانت مُشَكَّلَة في التركيب النحوي مُعَبِّرَة عن مضمون اعتقادي ما. ولذلك ربط بلاشير تدقيق الدلالة الزمانية للصيغة بمفهوم الجهة (mode) وجعل الإعراب متحكما في كيفية جريانها في التراكيب النحوية [(2)].

---

1) L' accompli n'a qu'une seule modalité. L'inaccompli en a trois , qui diffèrent par leur désinences. La première est employée dans une proposition principale ou isolée ; On peut l'appeler indicatif . L'arabe l'a nomme marfuċ comme le cas sujet dans le nom ; (...) La seconde est celle du verbe employé en proposition subordonnée : elle correspond donc au subjonctif du français (...) Le grammairien arabe à lui donner le meme nom qu'au cas direct du nom manṣoub (...) La troisième modalité est caractérisée par l'absence de désinence et par des flexions courtes : Le grammairien arabe l'appelle majzoûm, « apocopé » (R.Blachère , M. G_Demombynes ;1975/36-37) .

2) La syntaxe précisera leur usage dans la langue 1975/36 .

إلا أنّ اللافت للانتباه في هذا الباب أنّه قد أسند تقييد دلالة الصيغة على الزمان إلى الإعراب من ناحية و أسند من ناحية ثانية تحديد القيمة المظهرية والوجهة الاعتقادية في الأقوال إلى الصيغ مع أنّ هاتين القيمتين مشروطتان بالمركب الذي جرت فيه الصيغة لا بالصيغة في حدّ ذاتها . وقد فسّر الشريف اضطراب الدارسين في تحليلهم صورة تحقق الصيغة لغويا عند إنشاء الأقوال بصلتها التصريفية بالإعراب، فهي تغري في نظره الدارس" بالخلط بين دلالتها التصريفية ودلالة المركّب الإعرابي الواردة فيه "(89/2007). وهذا يعني أنّ نفي الإمكان في صيغة المضارع المنصوب { لنْ يفعلَ} ونفي المنقضي الواجب في صيغة المجزوم { لمْ يفعلْ} متحقّقان بالحرف العامل في كلّ صيغة منهما .

بناء على هذا التحليل، تكون الدلالة الزمانية المسيرة للمضمون الاعتقادي متولدة من توجيه المتكلم للعناصر المعجمية والتصريفية والاشتقاقية المنتجة للقول وليست متصوّرا ذهنيا محددا سلفا. ولذلك فإنّ تمثيل الدلالة الزمانية تمثيلا خطيا على أساس القيمة التقابلية (+ – منقض) لا يصوّر حقيقة الدلالة الزمانية تصويرا فعليا فضلا عن كونه يضعف هذه الدلالة لعدم اعتبار الدلالة الجهية (+ – واجب) في التمثيل. وفي هذا الإطار تحدث فلاش عن الدلالة الزمانية وعن دور الدلالة الجهية في توجيه دلالة الصيغة إعرابيا وذكر أنّ النحاة العرب لم يتحدّثوا عن الجهة ولم يدرسوا الصيغ على أساس ما يوجد بينها من صلات وإنّما عالجوا كلّ صيغة على حده، فكانت دراستهم لها مفتقرة إلى التماسك (1990،142)[1]. وقد عدّ تمثيل مقولة الزمان حين ميّز بينها وبين المظهر، عملية ذاتية يحددها موقع المتكلم في الزمن وليست عملية موضوعية

1) Ala fin de cette étude du verbe selon le point de vue des grammairiens arabes , on comprend facilement pourquoi ceux-ci n'ont pas parlé de conjugaison ou de mode, ni cherché à organiser le verbe dans un ensemble organique (…) .Dans leur analyse formelle, ils ont examiné separément chaque forme verbale (…) Le résultat ne pouvait être que fondamentalement inorganique (1990, 142)

بما أنّ الزمان الذي تحدده الصيغة هو تصور ذهني مجرد يُعبّر عنه بخط تُوزّع عليه الحدود الزمانية المفترضة (Fleisch، 173،1990-175) [1].

المهمّ في هذا السياق أن المستشرقين لم يخرجوا عمّا وضعه أسلافهم من مقاييس نحوية في وصفهم الصيغ الفعلية والتفريق بينها، و إن كان فلاش قد وسّع فيما يبدو دائرة اهتمامه حين بيّن أهمية الخصوصية المظهرية في تصنيف اللغات والتفريق بينها في الأنحاء التقليدية (ن.م)[2].

ولكنّ التعامل مع المظهر على أنّه مبدأ عام من ناحية وخصوصية لغوية من ناحية ثانية، لا يعكس في تصوّرنا رغبتهم في مجاوزة الأفكار القديمة. فأغلب المستشرقين قد التزموا بما وضعه أرسطو من تصورات بخصوص المظهر والجهة (mode) سواء في تفريقه بين الأفعال والأسماء أو في تعامله مع "القضايا ذوات الجهات " (Les Propositions modales) (Aristote، De l'interprétation، 92،89-132،93-133)[3] بدليل أنّ معالجتهم الصيغ الفعلية قد كانت معالجة منطقية ترسّخ مفهوم التقابل بين الماضي والمضارع ولم تتعدّها إلى المعالجة النحوية التي تظهر تحرّك الصيغ وقد تصوّروها بنى ثابتة.

فليست العلاقة بين الصيغ في العربية علاقة تقابلية تتفاصل فيها الصيغ وتتباعد حتى أنّ الصيغة المنقضية لا تعبّر إلا عن الوجوب وعن الوجوب فقط

---

1) يرى فلاش أنّ الحدود الزمانية المفترضة يقع تمثيلها على خط الزمان في صورة خانات (des casiers)من قبيل خانة الماضي وخانة الحاضر وخانة المستقبل وهو يفرّق بذلك بين المقولة باعتبارها تصورا ذهنيا موضوعيا وعملية تمثيل المقولة في المكان باعتبارها عملا ذاتيا (1990،174) .

2) انظر مثلا دور المظهر في تمييز اللغات السلافية عن اللغات الهندية الأوروبية عند فلاش (1990، 174-175) .

3) يمكن التوسع في المسألة المذكورة بالعودة إلى Lyons, 1970، صص12-13 و Blanché Robert، 1996، صص45-48 .

والبعزاوي، 2008، فصل القضية عند أرسطو : تركيبها وأقسامها وصلتها بمفهوم الخبر عند النحاة والبلاغيين " صص43- 60.

وأنّ الصيغ غير المنقضية لا تعبر إلاّ عن عدم الوجوب ولا مجال لأن تكون مسترسلة بينهما. فالكلام قد يكون كما يقول سيبويه " إعرابه إعراب فَعَلَ ومعناه لِيَفْعَلْ " (الكتاب، 504/3)[1]. وعلى هذا بنى النحاة العرب القدامى تصورهم للصيغ الفعلية. فقد بيّنوا حركيتها الإعرابية حين أرجعوا بعضها إلى البعض الآخر على أساس علّة الأصل والفرع واستدلّوا على أهمّية النسق النحوي الذي أسّسوا له في تعاملهم مع الصيغ الفعلية قبل التركيب وبعده.

1-3 بناء الفعل للفاعل وبناؤه للمفعول :

البناء للفاعل والبناء للمفعول (+ – معلوم) مقولة تصريفية إعرابية تحدّد خصائص الفعل التحويلية في التركيب النحوي وتمكّن من التعرّف على مدى تكلّس (Figement) صيغته. فهي من المقولات التصريفية المسيّرة للفعل شأنها في ذلك شأن القيمة المظهرية والسمة الجهية. وقد اعتمد المستشرقون هذه المقولة في إطار تعاملهم مع الصيغ الفعلية ورصدهم التحولات الداخلية التي تطرأ عليها متى كانت في صيغة المبني للمفعول (Fleisch، 1990، 227-235 و269-270).

والملاحظ في هذا الباب أنّ المستشرقين قد عالجوا صيغة المبني للمفعول في العربية بمقارنتها بصيغة المبني للمفعول (La Voix passive) في اللغات الهندية الأوروبية. فقد خلص بلاشير إلى أنّ للمبني للمفعول في العربية دلالة واستعمالا مختلفين نسبيا عن المبني للمفعول في الفرنسية (R. Blachère، 1975، 47). ومردّ هذا الاختلاف في تصوّرنا، أنّ اللغات الهندية الأوروبية تُرجع مفهومي الـ{ Passif} والـ{Actif } إلى مفهوم وظيفي جامع لهما هو مفهوم{ La voix } في حين أنّ صيغتي { فَعَلَ} و{ فُعِلَ} في العربية تشكّلان زوجا صرفيا ونحويا منتظما في التعبير عن المعلوم والمجهول حتى أنّ النحو

---

1) يمكن التوسع في هذه المسألة بالعودة إلى مقال أميرة غنيم "تنوّع الجهة الزمانية ودور النواسخ الفعلية في توجيهها" مجلة موارد ، ع8، 2003

العربي لم يكن كما يقول أحمد إبراهيم " في حاجة إلى نحت مفهوم (أو مصطلح) أعمّ، يعبّر عن الوظيفة المشتركة بين المفهومين" (57/1995).

ثمّ إنّ العربية تعبّر عن المبني للمفعول بالصيغة { فُعِلَ } في حين أنّه لا توجد في الفرنسية أو الأنجليزية صيغة مختصة بالتعبير عن المبني للمفعول. فالمركّب المتكوّن من فعل الكينونة (être) وصيغة المفعول (participe passé)، لا يعبّر عن المبني للمفعول فحسب بل يُستعمل أيضا " للتعبير عن انقضاء الحدث أو الحالة الناتجة عن حدوثه بالنسبة إلى أفعال لازمة مبنية للفاعل كما في البنيتين(1أ) و(1ب):

1أ - Il est sorti

1ب He is born (ن.م).

ويبدو أنّ المستشرقين باستثناء الملاحظة العامّة التي صاغها بلاشير لم يتفطّنوا لهذه الخصوصية ولا للخصائص الدلالية التي تقتضيها صيغة المبني للمفعول[1]. فقد اكتفى بوهاس في باب الإبدال بالحديث عن خصائص صيغة المبني للمفعول الشكلية (إبدال حركة فاء الفعل). وذكر فلاش أنّ صيغة {فُعِلَ} تدلّ على الآلام والأوجاع من قبيل (جُنِبَ و رُئِيَ و صُدِرَ وطُحِلَ...) أو على حركة الرياح أو الأمطار، إذ يقال "جُنِبُوا" حين تصيبهم رياح الجنوب ومنه (شُمِلَ) نسبة إلى رياح الشمال و(دُبِرَ) نسبة إلى الدَبُور وهي رياح الغرب و (صُبِيَ) نسبة إلى الصَبَا وهي رياح الشرق. ويقال : رُبِعَ القوم ربعا، إذا أصابهم مطر الربيع. وإذا مُطِرَ القوم في الخريف قيل : قد خُرِفُوا

1) يذكر في هذا السياق أنّ بعض اللسانيين في بداية النصف الثاني من القرن العشرين قد تفطنوا إلى التباس صيغة المبني للمفعول وغياب جذور عميقة لها في تصوّر الفعل الفرنسي ، فقد ذكر تنيار أنّ مفهوم المبني للمفعول ، بالإضافة إلى أنه يلتبس مع مفهوم الحالة بسبب استعمال فعل الكينونة المساعد ، يصبح شديد الغموض بمجرّد تركنا الفعل بمعناه الحقيقي لكي نمرّ إلى صيغه الاسمية كصيغة الفعل المصدرية والمشتق الفعلي مثلا ، التي ليست في جوهرها صيغا فعلية حقيقية (1988، 244) .

وهكذا (Fleisch، 1990، 269). وقد أهملوا في مقابل ذلك علاقة المبني للمفعول بالمبني للفاعل إعرابيا على الأقل مع أنّ الأصل دراسة المبني للمفعول في علاقته بالمبني للفاعل قصد تحديد الخصائص الدلالية المترتبة على عملية التحويل. فليس التحويل عملية شكلية يُكتفى فيها بتغيير الصيغ لفظا وإنّما هو آلية اختبار في الأنحاء القديمة وفي اللسانيات الحديثة غرضها كيفية استيعاب الدلالة ؟ [1].

فإذا وضعنا في الاعتبار هذه المسألة تصبح الإشارة إلى كون الصيغ في العربية تبنى للمفعول على {فُعِلَ} وتقابلها مظهريا الصيغة {يُفْعَلُ} (Fleisch،234، 1990 -235 و269-270) لا معنى لها لأنّ العبرة في هذا الباب بوصف الظاهرة و تفسيرها لا بمجرّد التأشير على وجودها.

فالمبني للمفعول ظاهرة لغوية تعالج حسب نوعين من التغييرات : تغيير صرفي وتغيير إعرابي. وإذا كان التغيير الصرفي متمثّلا في توليد صيغة {فُعِلَ} من { فَعَلَ}، بقطع النظر عن النقاش الدّائر في الموضوع حول أصالة {فُعِلَ} أو فرعيتها [2]، فإنّ التغيير الإعرابي يتمثّل في نيابة المفعول للفاعل على النحو التالي :

(فا) ← Ø

(مف) ← (فا).

---

1 - يمكن العودة في هذا الباب إلى مصنفات شومسكي ،

- Questions de sémantique 1972

The Minimalist Program 1995

- On nature and Language 2005

2) نشير في هذا السياق إلى أنّ تسليم فلاش(1990، 268-270) بأنّ صيغة { فُعِلَ} صيغة منقولة من {فَعَلَ} يُهمل عددا من المواقف النحوية ومنها الموقف الذي يقرّ أصالة { فُعِلَ} واستقلالها عن {فَعَلَ} . فقد ذكر ابن يعيش أنّ من النحويين من يقول بخصوص صيغة { فُعِلَ} " إنّ هذا الباب أصل قائم بنفسه وليس معدولا من غيره واحتجّ بأن ثمّ أفعالا لم ينطق بفاعلها مثل جُنَّ زيدٌ وحُمَّ بكر" (شرح المفصّل، ج7/ 71) .

وهذا يعني أنّ المبني للمفعول مفهوم أجراه النحاة مع الأفعال المتعدية، حيث ينوب المفعول عن الفاعل ويعوّضه. ولكنّ النيابة عن الفاعل تقتضي كما يقول المنصف عاشور" شروطا معنوية ومحليّة (...) فالنائب عن الفاعل مزدوج بين محلّ الفاعلية في اللفظ ومحلّ المفعولية في التقدير والمعنى " (2004/ 362). وبذلك تصبح التعدية والنقل شرطين أساسيين لتغيير محلّ المفعول وتقدّمه في اتجاه حيّز الرفع. وقد أوجز ابن الخشّاب عمليات النقل الطارئة على الأبنية المتعدّية إلى مفعول أو أكثر بقوله " وفعل ما لم يسمّ فاعله إذا بُني للمفعول عاد لازما إن كان متعدّيا إلى مفعول ومتعدّيا إلى واحد إن كان في الأصل متعدّيا إلى اثنين و إلى اثنين إن كان متعدّيا إلى ثلاثة " (المرتجل، 122)[1].

فالعلاقة بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وما تقتضيه من عمليات تحويل ونقل وتعويض وخزل علاقة إعرابية محلّية تهيّئ صيغة الفعل الصرفية لحدوثها وتؤشّر على وجودها متى أصبحت على وزن {فُعِلَ}. وكونها كذلك يجعلها أمارة على القائم مقام الفعل أو كما قال ابن الخشّاب "تنبيها على أنّ المرتفع بالفعل ليس بفاعل حقيقي بل قائم مقامه" (نفسه، 119). وهذا يعكس بقوّة مدى التلازم الحاصل بين الاشتقاق والتصريف والإعراب، فـ{فُعِلَ} صيغة اشتقاقية تصريفية تحمل دلالات مقولية وهي بنية إعرابية مصرّفة متى تحقّقت في النّسيج اللـــغوي وعبّرت عن مضمون اعتقادي ما. ولكنّ الفرق بينها وبين صيغة {فَعَلَ} أنّ فاعل {فَعَلَ} فاعل حقيقي(Sujet Agent) وأنّ فاعل {فُعِلَ} نحوي مسند إليه الفعل (Sujet Patient) لا قائما به [2].

---

1) لم يكن موقف ابن الخشاب المذكور أعلاه موقفا فريدا في وصف عملية النقل الطارئة على الأبنية اللغوية فقد وصف ابن السرّاج بدوره العملية بقوله " متى نقلت فَعَلَ الذي هو للفاعل إلى فُعِلَ الذي هو مبني للمفعول فانقص من المفعول واحدا " (الأصول ، ج78/1) وهذا يعني أنّ عودة صيغة {فُعِلَ } إلى { فَعَلَ } موقف غالب في النظرية النحوية العربية .

2) يمكن التوسّع في المسألة بالعودة إلى :

- Lyons J., Linguistique générale, introduction à la linguistique théorique, Larousse , 1970, 263

- Sémantique linguistique , Larousse,1980, 70.

ويترتب على صياغة مفاهيم نحوية من قبيل (الفاعل) و(المسند إليه) غلبة الموقف النحوي الذي يجعل صيغة {فُعِلَ} متفرّعة عن صيغة {فَعَلَ} وليست صيغة أصلية قائمة بذاتها. فالحاجة إلى مفهوم (المسند إليه) في الأنحاء القديمة إلى جانب مفهوم (الفاعل) مردّه عجز مفهوم الفاعل عن استيعاب الدلالة التي تحققها الصيغة الصرفية مبنية للفاعل أو مبنية للمفعول.

ويبدو أنّ تعدّد الصفات المتصلة بمفهوم الفاعل في الدراسات اللسانية الحديثة أيضا، كالفاعل النحوي (Sujet grammatical) والفاعل المنطقي (Sujet logique) والفاعل الدلالي (Sujet sémantique) والفاعل النفسي (Sujet psychologique) بالإضافة إلى مفهومي القائم بالفعل (Sujetagent) والمسند إليه الفعل (Sujet patient)[1]، متولّد من حركية الصيغ الفعلية وانتقالها من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول.

وبما أنّ الصيغ الفعلية متحرّكة تبعا لمقولة البناء (+ – معلوم) فإنّ تحديد دلالة الصيغة وتأويل البنية اللغوية تأويلا منطقيا مناسبا يقتضي صياغة جهاز مفهومي مناسب قادر على وصف تلك الصيغة وعلى استيعاب حركيتها وهي تستمد دلالتها من مقولاتها التصريفية ومن جريانها في التركيب النحوي. وقد بلغ النحاة من الدقّة في هذا الباب ما جعل الجرجاني يوسّع من دائرة الفاعل دلاليا لكي يستوعب بالإضافة إلى مفهوم (القائم بالفعل) المتحقق بصيغة {فَعَلَ} مفهوم (المسند إليه الفعل) الذي أوجدته صيغة { فُعِلَ }. فلا فصل عنده بين " ضُرِبَ زيدٌ و ضَرَبَ زيدٌ في جواز تسمية كلّ واحد منهما فاعلا. وإذا جاز أن يسمّى نحو مات زيد فاعلا مع أنّه عار من الفعل ومفعول في المعنى من حيث أنّ الله تعالى أماته جاز أيضا أنّ يُسمّى زيدٌ في قولك ضُرِبَ زيدٌ فاعلا وإن

---

1) يمكن العودة بخصوص الفروق الدلالية بين المفاهيم المذكورة أعلاه إلى، البعزاوي، ثنائية المخبر عنه والمخبر به في العربية، 2008، ص 135 وما بعدها.

كان قد وقع عليه الفعل في المعنى وذلك لما ذكرنا من أنّ الاعتبار بأنْ يكون الفعل مسندا إليه مقدّما عـــليه " (المقتصد ج1/ 346).

المهمّ في هذا السيـــاق أنّ النحاة وقد اهتموا بمقولة البناء (+ – معلوم) قد أكّدوا على أهمية التركيب النحوي في تصوّرهـــم للنظام اللغوي. وقد تنبّهوا في هذا الباب إلى دور المقولة المسبق في تحديد المتعلّق الأوّل الذي يشغل محلّ المرفوع ضمن حيّز الرفع. وتعاملوا مع الصيغة المبنية على أساس دلالتها الزمانية، فقابلوا بين{ فُعِلَ} و { يُفْعَلُ } على أساس القيمة التقابلية المظهرية (+ – منقض) والسمة الجهية (+ – واجب) مثلما قابلوا بين {فَعَلَ} و { فُعِل} على أساس مقولة البناء (+ – معلوم). ولم يغفلوا عن صيغة الأمر المتولّدة من صيغة المضارع المبني للمفعـــول خاصة أنّ الدلالـــة الزمانيـــة المنضوية فـــي الفعل هـــي التي تعـــمل في رأي الشريف، في مقولة البناء (+ – معلوم) (378/2008).

ومع أن المستشرقين قد أثاروا هذه القضية وخلصوا إلى أنّ صيغة الأمر لا تشتق من المبني للمفعول (Blachère، 1975، 47–48 و Fleisch، 1990، 133)، فإنّ النحاة لم يختلفوا في جواز اشتقاق صيغة الأمر من صيغة المضارع المبنية للمفعول { يُفْعَلُ }. بل إنّ ثعلب قد ذكر في الفصيح القاعدة التي تُشتق بها صيغة الأمر من المضارع المبني للمفعول بقوله " إذا أمرت من هذا الباب كلّه كان باللاّم كقولك لِتُعْنَ بحاجتي و لِتُوضَعْ في تجارتك و لِتُزْهَ علينا ونحو ذلك فقس عليه " (كتاب الفصيح، 270). وقد أوجز الهيشري مختلف الملاحظات الجارية في هذا الباب في المقدّمة النظرية التي وضعها للمعجم النحوي للأفعال الملازمة للبناء للمفعول (2005، ص ص36–41) وذكر أنّ تصريف هذه الأفعال في الأمر على القاعدة النحوية :

الأمر = لام الأمر + المضارع المجزوم

مبني على "مبدإ عامّ عندهم وهو أنّ المعاني النحوية كالنهي والنفي والتعجب والاستفهام والأمر كذلك يتحقّق جميعها بالحروف ولذلك سمّيت حروف المعاني" (ن.م، 36-37) [1].

وهذا المبدأ العام يختزل، في رأينا، تصوّرا منهجيا انتهى إليه النحاة في وصفهم الأعمال اللغوية وتعليلهم القواسم المشتركة بينها. فقد تنبّهوا إلى أهميّة حروف المعاني باعتبارها عوامل محدّدة للعمل اللغوي المنجز وأدوات توجّه ذاك العمل فتجعله مستقرّا في ذهن المتكلّم أو غير مستقرّ في ذهنه [2]. ويتجلى هذا الاتجاه في حديث سيبويه مثلا في "باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل" (الكتاب، ج3/ 114) عن دور تلك الحروف في رسم ما يوجد بين الأعمال اللغوية من صلات. فـــ" (قد فعل) هي جواب لقوله (أفعل؟) كما كانت (ما فعل) جوابا لـــ(هل فعل ؟) إذا أخبرت أنّه لم يقع " وهكذا.

المهم في هذا السياق أنّ إنجاز الأمر من المضارع المبني للمفعول باللاّم وبصيغة الفعل متولّد من قياس الأمر على الأعمال اللغوية المتحققة بالحروف ولم يكن متولّدا من قياسه على صيغة { افعلْ } المبنية للمعلوم. وهذا ما يسم الأعمال اللغوية بالاسترسال والدّوران فلا وجود لعمل لغوي ثابت مقيس عليه دائما بل إنّ الأعمال تتحرّك، في تصوّرهم، بين حقلي الواجب وغير الواجب مثلما تتحرّك داخل الحقل الواحد فيكون الاستفهام مثلا كالأمر، مثلما كان الأمر باللام وبصيغة المضارع المبني للمفعول كالنهي والنفي والتعجّب والاستفهام، لأنّك تريد " أعلـــمني إذا استفهمت " (الكتاب، ج 513/3).

ومع أنّ هذا التحليل يمكّن من فهم التصورّ النظري الذي بنى على أساسه النحاة البرنامج النحوي ويحدّد المنطق الدّاخلي لهذا البرنامج، فإنّ ما قدّمه

---

1) يمكن التوسع في هذه المسألة بالعودة إلى المؤلف نفسه 2005، فصل، في امتناع البناء للمفعول،123 – 139.

2) يمكن العودة في هذا الباب إلى سيبويه ، الكتاب ،ج3 / 114 و 117 .

المستشرقون من ملاحظات بخصوص صيغ الفعل ودلالاتها الزمانية وبخصوص علاقة الفعل غير المصرّف بالمصدر وغيرها من الملاحظات التي عرضناها فيما تقدّم من هذا العمل، تدلّ عموما على نمط من التفكير يسعى إلى إرجاع انتظام النظام النحوي العربي إلى أصول نحوية و فلسفية سابقة له.

2 – مشابهة صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول لصيغة المضارع مبنيا للفاعل و المفعول :

تبيّن لنا من التحليل السّابق أنّ المستشرقين قد اهتموا في باب الصيغ الفعلية بصيغة المضارع المرفوع {يفعلُ } في مقابل صيغة الماضي {فعلَ } وأهملوا باقي الصيغ { يفعلَ، يفعلْ، افعلْ }، لاستنادهم في رسم القيمة المظهرية للصيغ الفعلية إلى {فَعَلَ/ يفعلُ } على اعتبار أنّ المضارع المنصوب والمجزوم والأمر صيغ متفرّعة على صيغة المضارع { يفعلُ } [1]. ومع أنّهم قد أهملوا ما يوجد بين الصيغ المذكورة من تماسّ دلالي واختلاف صرفي فإنّهم لم يهملوا في مقابل ذلك التقارب الصرفي الدلالي بين بعض الصيغ الاسمية والصيغ الفعلية.

ويبدو أنّ المداخل التي اعتمدوها في تفسير اتصال الصيغ وانفصالها لم تكن موحّدة، وقد دلّت المفاهيم التي استخدمها كل من بلاشير و بوهاس وغيوم في تفسيرهم صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول وتفريقهم بين الصفة التي تتضمّنها كل صيغة منهما على ذاك الاختلاف. فقد ميّز بلاشير(1975،85) بين الصفة التي تتضمنها صيغة اسم الفاعل والصفة التي تتضمنها صيغة اسم

---

1) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ المستشرقين لم يتجاوزوا في هذا الباب بعض الإشارات المتعلقة بالفرق بين صيغة الأمر وصيغة المضارع المجزوم . فقد اكتفى بلاشير مثلا بالإشارة إلى أنّ الفرق بين صيغتي المضارع المجزوم و الأمر لا يكمن إلا في انعدام السوابق والنسبة إلى ضميري المتكلم والغائب " :

"Les Grammairiens rapprochent l'impératif de l'apocopé. Il n'en diffère en effet que par l'absence des préfixes et des premières et troisièmes personnes" (1975, 46) .

المفعول على أساس الدور الدلالي الذي تتحمّله الصفة، فعدّ صيغة اسم الفاعل دالة على القائم بالفعل (Participe actif ou Nom d'agent) وصيغة اسم المفعول دالة على الواقع عليه الفعل (Participe passif ou Nom de patient). واعتمد بوهاس وغيوم مفهوم المحلاّت الإعرابية للتفريق بين هاتين الصيغتين وبيان صلتيهما بمفهومي الفاعلية والمفعولية. فالصيغ الصرفية عندهما صيغ معلّلة إعرابيا وأنّ الاختلاف بين اسم الفاعل واسم المفعول يقابله اختلاف إعرابي بين محلّ الفاعلية ومحلّ المفعولية. فقد ذكرا (1984،150) أنّ صيغة اسم الفاعل الصرفية التي تدلّ على عدم الانقضاء (– منقض) وتجرى مجـــرى المضارع المرفوع في الحركات والسكنات [1]، تعبّر عن ذات الفاعل (sujet L'être du)، في حين تعبّر صيغة اسم المفعول عن الذات التي تنوب عن ذات الفاعل "L'être de ce " tenant lieu de sujet"" وهي تـــدلّ على عدم الانقضـــاء (– منقض) لأنّها محمولة، هي أيضا، على صيغة المضارع المبني للمفعول (ن.م، 153–154). وكونها محمولة عليها يؤدّي في تصوّرنا إلى إيجاد قواسم مشتركة بين النوعين من الكلم الاسم والفعل في عدد من السمات الاشتقاقية والتصريفية والنحوية ذكر منها منصف عاشور دلالة كلّ من "اسم الفاعل واسم المفعول على صفة وموصوف ضمني ودلالة الفعل على حدث وفاعل ضمني " (2004، 156، 158).

فصيغة الاسم الصرفية (كصيغة اسم الفاعل أو صيغة اسم المفعول أو أيّ صيغة من صيغ الاسم الدالة على الصفة)[2] لا تعبّر عن الاسم المشتق من

---

1) Le ism al-fāʿil a bien la même disposition des consonnes et des voyelles que l'inaccompli (1984,149).

2) نشير في هذا الباب إلى أنّ النحاة العرب قد قسّموا الأسماء على أساس دلالتها ، فتحدّثوا عن الأسماء الدالة على غير الصفة والأسماء الدالّة على الصفة ومنها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وصيغ المبالغة ...إلخ وقد ناقش المنصف عاشور العلاقة بين القسمين وبيّن ما يوجد بينهما من استرسال وتواصل يدلاّن على مدى نجاعة المقاييس النحوية المعتمدة في التصنيف (راجع ، المنصف عاشور،125،2004– 186 و رفيق بن حمودة، الاسمية الفعلية في التراث النحوي: خصائصها ودلالاتها، 2003) .

اسم الحدث ما لم تكن متضمنّة لدلالة الصفة إلى جانب دلالتها على الموصوف. وهي في ذلك كالنواة الحدثية للفعل التـــي تقتضي بعبارة الشريف "أطيافا ضميرية" حتى تصير فعلا.

وهذا يعني أنّه لا مجال للحديث عن التقابل بين الصيغ الفعلية والصيغ الاسمية. وقد تنبّه فلاش (143،1990–145) إلى ما يوجد بين الصيغ من تقارب حين قارن بينها على أساس دلالتها الزمانية. فانتهى إلى أنّ صيغتي اسم الفاعـــل و اسم المفعول تتضمّنان فويرقات مظهرية (des nuances d'aspect) تدلّ على مشابهتهما الصيغ الفعلية. فهما موسومتان صرفيا بما يدلّ على الزمان، إلا أنّ القيمة المظهرية أقوى في صيغة المضارع منها في الصيغتين الاسميتين مثلما كان الموصوف أظهر فيهما من صيغة المضارع. وعلى هذا الأساس تتفاوت الصيغ ويجري بعضها على البعض الآخر.

وفي هذا الإطار تعامل النحاة مع الصيغ الصرفية فوصفوها واستدلّوا على ما يوجد بينها من صلات. وقد خلصوا إلى أنّ الصيغ الاسمية الدّالة على الصفة بالأساس متفرّعة عن الصيغ الفعلية من حيث دلالتها على الصفة ومن حيث قيمتها المظهرية. وأجروا صيغة اسم الفاعل مجرّدة كانت أو مزيدة مجرى صيغة الفعل المضارع المبني للفاعل فيما أجروا صيغة اسم المفعول مجرّدة و مزيدة مجرى صيغة المضارع المبني للمفعول[1]. فكوّنوا بذلك جهازا

---

1) يُذكر في هذا الباب أنّ النحاة قد علّلوا ارتباط الصيغ الاسمية بالصيغ الفعلية صرفيا ودلاليا حين وصلوا اسم الفاعل واسم المفعول بالفعل المضارع مبنيا للفاعل ومبنيا للمفعول من جهة اللفظ والمعنى . أما اللفظ فلأنه " جار عليه في حركاته وسكناته ويطرد فيه وذلك نحو ضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج كلّه جار على فعله الذي هو يضرب ويكرم وينطلق ويستخرج ويدحرج" (ابن يعيش، شرح المفصل، ج68/6). فإذا أريد به الحال أو الاستقبال " صار مثله من جهة اللفظ والمعنى" (ن.م). واسم المفعول يجري مجرى الفعل المضارع المبني للمفعول في حركاته وسكناته وعدد حروفه. فمفعول في هذا الباب مثل "يُفعل كما أنّ فاعلا مثل يَفعل" (ن.م ،ج80/6) . وقد عدّ ابن يعيش (الميم) في صيغة اسم المفعول بدلا من حرف المضارعة في صيغة المضارع المبني للمفعول (يُفعل) في تفسيره مدى التلازم والتواصل بين الصيغ الاسمية والصيغ الفعلية .

مفهوميا، كالأصل والفرع والأوّل والثاني، اعتمدوه في الوصف والتفسير وراعوا فيه ما يوجد بين الصيغ من مراتب.

ومع أنّ المستشرقين قد نبهوا إلى أهمية العلاقة بين الصيغ الاسمية والصيغ الفعلية وحاولوا، بالنظر إلى ما يوجد في النظرية النحوية من معطيات، تأكيد مدى التلازم بينها فقد أهملوا في تصوّرنا كيفية تعامل النحاة مع تلك الصيغ ولاسيما في باب الإعراب والعمل النحوي.فقد أفضى تعاملهم مع الصيغ إلى تصنيفها على أساس قدرتها على طلب معمولاتها إلى صيغ قويّة – وهي الصيغ الفعلية – وأخرى ضعيفة. فوصلوا بين الصيغ لا على أساس دلالتها على الصفة أو على أساس قيمتها المظهرية فحسب بل على أساس دورها في التركيب النحوي أيضا.

وقد وضعوا على أساس دور الصيغة العاملي شروطا لعمل بعض الصيغ الاسمية من قبيل أنّ اسم المفعول " لا يعمـــل حتى يعتمد على ما قبله كاسم الفاعل لضعفه عن درجة الأفـــعال " (ابن يعيش شرح المفصّل، ج6، 80). وهو لا يعمل إلاّ " إذا أريد به الحال أو الاستقبال نحو قولك هذا مضروب غلامه السّاعة ومررت برجل مكرم أخوه غدا كما تقول هذا ضارب غلامه الساعة ومررت برجل مكرم أخاه غدا " (م.ن).

ويبدو أنّ عدم اهتداء المستشرقين إلى هذه اللّطائف راجع إلى الأساس المنهجي الذي اعتمدوه في التعامل مع الصيغ. فقد وصفوا الصيغ في العربية بالنظر إلى الصيغ القريبة منها في اللغة الفرنسية من قبيل مقابلة فلاش (1990، 143–145) بين صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول وصيغتي (Le participe présent) و(Le participe passé) في النحو الفرنسي. وهذه المقابلة قد تساعد على تحديد السمات المشتركة بين الأنحاء وبالتالي على صياغة المبادئ الكلية المسيّرة للغات ولكنّها لا توضّح خصائص هاتين الصيغتين لأنّ اجتزاء الصيغة من نظامها الذي جرت فيه ووصفها بحسب مقتضيات الصيغ في نظام

نحوي آخر كثيرا ما يؤدّي إلى تهافت النتائج الحاصلة، وهو ما بدا لنا فعلا في مقاربة فلاش هاتين الصيغتين في العربية. فكثيرا ما كان يصف صيغتـــي (Le participe présent) و (Le participe passé) بالمحدودية ويصف صيغتي اسم الفاعل و اسم المفعول بمجاوزتهما للصيغتين الفرنسيتين كلّما قابل بين هذه الصيغ وسعى إلى تفسير إحداها بمقابلتها (ن.م)[1]. وهو ما يدلّ على وعيه بافتقار الأساس المنهجي الذي اعتمده في التفريق بين الصيغ، إلى التماسك والدقّة.

3 – تصنيف الفعل :

يطرح تصنيف العناصر اللغوية الرّاجعة إلى أصل نظري واحد أو إلى أصول نظرية متماسّة عددا من القضايا المنهجية أهمّها في هذا الباب المقاييس المعتمدة في التصنيف وأثرها في انتظام النظام النحوي وتماسكه. وبما أنّ الفعل مكوّن من مكوّنات النظام اللغوي وقسم كلامي كليّ، فقد تناولته نظريات عديدة ونماذج لسانية مختلفة بالتحليل والتصنيف. فكانت الجهود اللسانية منصبة على اختبار هذا القسم باعتماد عدد من الآليات والقواعد النحوية كالحذف والتحويل والإلغاء التعليق.

وقد أفضى تعدّد النظريات اللّسانية المهتمة بالفعل إلى تعدّد المقاييس المعتمدة في التصنيف. فمنهم من صنّف الأفعال على أساس ثنائية اللزوم والتعدية فحدّث عن قوّتها وعن قصورها عن إدراك المحلّات الإعرابية الواقعة في حيّزها [2] ومنهم من صنّفها على أساس دورها العاملي فعالج مفهوم التعلّق

---

1) يمكن فهم عدم التكافؤ بين الصيغ في العربية والفرنسية بما ذكره تنيار عن عدم تجذّر صيغة المبني للمفعول في الفرنسية . يقول في هذا الباب " ومن المفيد الإشارة إلى أنّ توجيه البناء إلى المفعول أجنبيّ عمّا تتميّز به الفرنسية إذ لم يقع ذكره إلا لترجمة النصوص اللاتينية. ولكنّ الفرنسية لا تستعمله بصفة تلقائية البتة بينما يحتل البناء للمفعول منزلة وطيدة في النظام النحوي للاّتينية حيث يمثّل أمرا عاديا فيه (ن. فصل 49 الفقرات 14 و 15 و 16 صص 244-245) .

2) تعود جذور هذا التصنيف إلى النحو العربي والأنحاء الغربية التي وسمها تنيار بالأنحاء التقليدية (1988، فصل 106، فقرة3 ، 242-243).

(valence) ومفهوم الترابط (connexion) وهرمية الترابطات (hiérarchie des connexions) والعقدة (nœud) والنّـواة (nucléus) والتفريعة (stemma)[1]. ومنهم من جعل مـــن الأدوار المحورية (thématiques Rôles) التي تحققها مقياسا تصنيفيا [2] وآخرون صنّفوها بالنظر إلى صلتها بالأقسام الكلامية الأخرى فحدّثوا عن الخفة والثقل والإعراب والبناء والقوّة والضعف وغيرها من القضايا.

والملاحظ في هذا الباب أن المستشرقين لم يهملوا قضية التصنيف فقد تعاملوا بدورهم مع الأفعال العربية بمقاييس تصنيفية متباينة. فقد ذهب فلاش (1990، 161-169)إلى اعتماد ثنائية اللزوم والتعدية في تصنيف الأفعال وإن كان غرضه من التصنيف متّعلّقا باشتقاق المصدر من اللازم والمتعدّي ولم يكن متعلقا بما تحققه الصيغ من علاقات إعرابية [3]. واعتمد بلاشير (1975، 256-274) الدور العاملي للفعل في تفسير علاقاته الإعرابية بمتمّماته المباشرة وغير المباشرة. وقد وصل هذا الدور بمفهومي اللّزوم والتعدية، فصنّف الأفعال الدّالة على الصفات Verbes qualitatifs من قبيل (صغُرَ وحسُنَ و ظرُفَ) ضمن الأفعال اللاّزمة لكون الصفة لا تجاوز المسند إليه الموصوف[4]

---

1) نشير بهذه المقاربة إلى نظرية تنيار في التعلّق ضمن "مبادئ الإعراب البنيوي" ، وقد ترجمناها سنة 2008 ، وهي مودعة للنشر ضمن عمل جماعي بعنوان إطلالات على التفكير اللساني واللغوي، بيت الحكمة، تونس.

2) يذكر في هذا السياق أنّ شومسكي قد حدّث عن الأدوار الدلالية في إطار اهتمامه بثنائية الرأس والمخصّص ضمن نظرية س- المسقطة وهي نظرية فرعية مدرجة بدورها ضمن نظرية التحكم والربط التي قدّمها في محاضرات" بيز" سنة 1982. وقد مثّلت هذه النظرية نقلة نوعية في دراسة الجملة ومعالجة قضاياها. فلم تعد الجملة مسلمة من المسلمات يُكتفى بالتمثيل لها على النحو التالي :[جملة ← مركب اسمي+ مركب فعلي } ، بل هي ظاهرة لغوية محكومة بعدد من الروابط وأنّ تحديد معنى تلك الظاهرة متوقف على تحديد طبيعة تلك الروابط . يمكن التوسع في هذه المسألة بالعودة إلى، البعزاوي 2008، ص ص 203-215.

3) {يذكر في هذا السياق أنّ فلاش قد عدّ المصدر {فَعْلٌ} مشتقا من إحدى صيغتي الفعل فَعَلَ} و{ فَعِلَ} وحدّث عن بعض الاستثناءات التي لا يخضع فيها المصدر إلى ذاك الوزن دون أن يتنبّه إلى المواقف النحوية السائدة بخصوص أصل الاشتقاق (1990، 161-168).

4) Les verbes intransitifs (dont l'action ne sort pas du sujet) (1975,256).

وعدّ الفاعل في هذا الصنف من الأفعال نحويا لا دلاليا لأنّه لا يتدخّل في اكتساب الصفة التي أصبح يتصف بها (ن.م،257، 262)[1]، فيما عدّ الفاعل في الأفعال التي على وزن {فَعِلَ / يَفْعَلُ} من قبيل (فَهِمَ و فَرِحَ و شَرِبَ و عَلِمَ) نحويا ودلاليا.

وقد اعتمد بالإضافة إلى نوع الفاعل طبيعة الفعل للتمييز بين هذين الصنفين. فالأفعال التي على وزن { فَعُلَ } لازمة لكونها تقتضي معمولا واحدا وواحدا فقط في حين تتطلّب الأفعال التي على وزن {فَعِلَ} معمولا أو معمولين اثنين فتكون تبعا لذلك لازمة أو متعدّية.

وبما أنّ العلاقات الإعرابية في البنية العاملية نتاج ما يحدثه الفعل من تأثير في معمولاته فقد ميّز بيــن الأفعال على أساس قدرتها على طلب معمولاتها. فحدّث عن الأفعال المتعدية مباشرة (Verbes avec régime direct simple) وصنّفها صنفين هما :

(أ)- صنف الأفعال التي تقتضي معمولين اثنين من قبيل " رأيت الولدَ و نزّل القرآنَ ".

J'ai vu l'enfant *

Il a révélé [en plusieurs fois] le Qoran * (1975، 263)

(ب) - صنف الأفعال التي تقتضي ثلاثة معمولات من قبيل " سقاهم ربُّهُم شرابا و علّم آدم الأسماء"

Leur seigneur leur versa une boisson *

Il enseigna à Adam les noms des êtres * (1975، 263-264).

---

1) أضاف بلاشير إلى هذا الصنف من الأفعال ، الأفعال التي تقتضي مشاركا واحدا يكون مسندا إليه الفعل لا قائما به من قبيل " انكسر وتهدّم ..." وقد ذكر أن هذا النوع من الأفعال الذي لا يتعدّى إلى المفعول قد يتعدى إلى مفعول مطلق (un complément absolu) (1975،262).

– و أرجع الأفعال التي تتعدّى إلى ثلاثة مفعولين عند النحاة إلى الصنف الثاني من الأفعال لأنّ ما يعتبره النحاة مفعولا ثالثا هو في تصوّره صفة المفعول الثاني وقد زُحْلِقَتْ عن موضعها (un appositif du 2ème complément). فتكون البنية (أ) مكافئة عنده للبنية (ب) على النحو التالي :

(أ) [أعلمت زيدا عمرا شاخصا]← [أعلمت زيدا شخوصَ عمر] (ن.م، هامش1).

ولم يهمل الأفعال المتعدية بواسطة (Verbes avac régime indirect) وهي أفعال تجاوز المفعول الأوّل إلى الثاني بوساطة حروف الجرّ وقد سمّاها النحاة أيضا حروف الإضافة لكونها تضيف الأفعال إلى الأسماء و توصلها إليها. و الأفعال التي تحتاج إلى الحروف كي تصل إلى المحلّ الاسمي ضعيفة دلاليا وتركيبيا. وقد تنبّه بلاشير إلى أهميّة هذه الخاصية عند النحاة العرب، فصنّف الأفعال على أساس قوّتها وضعفها وحدّث عن إمكانية تقاطع هاتين الصفتين في صنف آخر من الأفعال هو صنف الأفعال التي تكون التعدية فيها "اختيارية" أي بواسطة أو بلا واسطة (Verbes avec régime direct ou indirect). فيكون التصنيف تبعا لذلك على النحو التالي :

– الأفعال المتعدية بلا واسطة (+ مباشرة)

– والأفعال المتعدية بواسطة حروف الإضافة (– مباشرة) .

– والأفعال التي استُعملت متعدّية بواسطة وبلا واسطة (+ – مباشرة).

وبما أنّ بناء الفعل مشروط بصفة جوهرية بعدد المشاركين Les (actants) الذي قد يقتضيهم، فقد فرّق بلاشير بين المعمولات الواقعة في حيّز العامل في البنية العاملية باعتماد منظومة توجيه البناء (La diathèse) فحدّث عن قيمة توجيه البناء انعكاسيا (la valeur réfléchie) متى كان المشارك

الأوّل الشخص نفسه الذي يشغل محلّ المشارك الثّاني كما في قولك " ضرب زيدٌ رأسَه، وظلمتم أنفسَكم (ن.م، 258) وعن توجيه البناء إلى المفعول الذي يتحمّل فيه المشارك الأوّل العمل المنفّذ من قبل المشارك الآخر كما في قولك " عمرٌو ضربَهُ زيدٌ " وتوجيه البناء إلى الفاعل الذي يتعدّى فيه العمل من مشارك أوّل إلى مشارك ثان كما في قـــولك " طعــن زيدٌ عَمْرا" (نفسه، 260-261).

مفاد هذا التصوّر أنّ بلاشير لم يخرج عن المقاييس التي وضعها أسلافه في التفريق بين المشاركين المحتملين في البنية العاملية. فمنظومة توجيه البناء تمثّل خلاصة ما انتهى إليه النحاة الإغريق في تعاملهم مع البنية العاملية التي تتضمّن مشاركين اثنين على الأقل. وقد بيّن تنيار (Tesnière) أهميّة هذه المنظومة في إطار استدلاله على عدم نجاعة ثنائية اللزوم والتعدية في التفريق بين الأفعال ولاسيما المتعدّية منها إلى مفعولين والمتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل (1988، باب دال، في التعلّق، 238 وما بعدها). وهذه المعطيات تدل على أنّ بلاشير يسعى إلى تفسير الدور العاملي للفعل العربي بالنظر إلى ما يحققه الفعل في التّقاليد اللسانية الغربية من أدوار.

ومع أننا نرى، مثلما يرى غيرنا من الدارسين، ضرورة الربط بين الأنحاء وتفسير بعضها بمقارنتها بالبعض الآخر، فإنّ عملية المقارنة بين نحو وآخر لا ينبغي أن تحجب عنّا خصوصية كلّ نحو وما تنبني عليه من مقاييس تصنيفية. فالنحاة العرب قد اعتمدوا ثنائية اللّزوم والتّعدية في بيان خصائص الأفعال في ميدان الإعراب والعلاقات النحوية ولكنّهم فرّقوا أيضا بين الأفعال التي تبدو متكافئة عامليا ووضعوها في شكل مجموعات بحسب ما تتميّز به كلّ مجموعة من سمات دلالية. فحدّثوا في باب الأفعال التي تقتضي مفعولين مثلا عن مجموعة أفعال العطاء ومجموعة أفعال القلوب وميّزوا بينهما على أساس جواز حذف أحد معمولات (أعطى) الواقع في محلّ النصب وامتناع ذلك بالنسبة

إلى (ظنّ) رغم أنّها تعمل كما تعمل (أعطى). فأنت بإمكانك أن تقول " أعطيتُ زيدا " ولا تذكر ما أعطيْتَهُ و" أعطيت درهما " ولا تذكر من أعْطَيْتَهُ وكذا تقول " كسوتُ زيدا" ولا تذكر ما كسوتَهُ و " كسوتُ جبّة " ولا تذكر من كسوتَهَا. وبإمكانك أن تقول في باب (سمِعَ) " سمعت زيدا " فتذكر (المسموع منه) دون ذكرِكَ (المسموع)[1] وليس لك أن تقول " * ظننت زيدا " وتسكت عن الخبر لأنّ مفعولي ظنّ مبتدأ وخبر عند النحاة وأنّ المبتدأ يحتاج إلى الخبر حتى يصيّر كلاما وهكذا. وعلى هذا الأساس عدّ الجرجاني (الجمل، 303-308) "الإلغاء" و"التعليق" من خصائص أفعال القلوب وجعل "الحذف" من خصائص أفعال العطاء في المجموعتين المذكورتين واختبر مدى نجاعة تصنيف الأفعال إلى مجموعات باعتماد هذه الآليات [2].

ولم يكتف النحاة بالتفريق بين الأفعال وتصنيفها إلى مجموعات وإنّما جاوزوا التصنيف إلى التعليل في إطار سعيهم إلى تفهّم القواعد المتحكّمة فيها. وهو ما لم يتنبّه إليه المستشرقون. فقد حدّث بلاشير مثلا عن أفعال القلوب (Les verbes d'estimation) وجعلها ضمن مجموعة أفعال المقاربة ولم يجاوز التصنيف إلى تدقيق الفروق التي تجعل مجموعة جعل (mettre, disposer en) غير مجموعة ظنّ (penser , croire) (1975، 264-265).

وممّا يدلّ على وجاهة الاستدلال العقلي الذي يصدر عنه النّحاة في التعامل مع الأفعال تعليلهم الأصناف الفعلية باستنباطهم مفهومي التّام والنّاقص

---

1) نشير في هذا الباب إلى أنّ (سَمِعَ) تقتضي مفعولين ولكنّ أحد مفعوليه يكون محذوفا عادة متى كان من جنس المسموع . فقد ذكر الجرجاني شرط حذف مفعول(سَمِعَ) الثاني بقوله " إذا حُذف أحد مفعوليه (يعني سَمِعَ) وجب أن يكون الثاني من جنس المسموع (...) فلو قلت سمعت زيدا، وزعمت أن لا مفعول غيره في الكلام البتة كنت محيلا ، لأنّ زيدا ليس بقول فيشتمل عليه السمع " (المقتصد في شرح الإيضاح ، 599)

2) يمكن التوسّع في هذه المفاهيم بالعودة إلى سيبويه ، الكتاب ،ج3، 147 والمبرّد ، المقتضب ،ج3 ، 299 وابن السرّاج ، الأصول ، ج1 ، 182

والانطلاق منهما في ترتيب الأفعال على نحو يختزل شبكة السمات النحوية المختلفة. فالأفعال تكون تامة عندهم فترفع وتنصب وتسقط كما يقول منصف عاشور "في بنية عاملية قصوى تقوم على الحالات الإعرابية و الأدوار الدلالية العشرة التي يتنقّل على أساسها الفعل مثقّلا بلوازمه ومقتضياته " (قضايا في معالجة الأبنية، 2005، 154). وتكون ناقصة فتجري " مجرى الأدوات " (الجرجاني، الجمل،13). وقد سمّى عاشور هذا النوع من الأفعال بـ"الأفعال الحرفية" وصنّفها إلى أربع مجموعات هي :

1- مجموعة كان وأخواتها

2- مجموعة أفعال المقاربة

3- مجموعة المدح والذم

4- مجموعة التعجب (قضايا، 2005، ص ص 155-159).

وقدّم كلّ مجموعة وحدّث عن العلل النحوية التي جعلت النحاة يحملونها على الأدوات أثناء تحديده شبكة السمات النحوية لكلّ واحدة منها. ويمكننا أن نوجز أهمّ ما يوجد بين الأفعال النّاقصة والحروف من صلات في النقاط التالية :

* مشابهة مجموعة كان وأخواتها ومجموعة أفعال المقاربة الأدوات في العمل الإعرابي وفي الوظيفة النحوية المتحققة بكلّ واحد منها. فكلّ فعل من أفعال المجموعتين يعمل عملين الرفع والنصب كما عملت (إنّ) النصب والرفع. وكلّ فعل منهما يحتاج إلى تمامه باسم وخبر كما كان تمام إنّ وأخواتها متوقفا على الاسم والخبر.

* مشابهة فعلي المدح والذمّ الحروف في صفة الجمود وهو ما عناه ابن الخشّاب بقوله " وقد أشبهتا الحروف الموضوعة للأفعال فألزمتا طريقة واحدة " (المرتجل، 137).

* توقّف مجموعة أفعال التعجّب في تحقيق معناه على"ما " الموغلة في الإبهام والشيوع.

وعلى هذا الأساس اكتسبت هذه الأفعال صفة الحرفية، فهي تُصنف في باب الأفعال وتُشبّه بالأدوات فاختصّت -حسب عبـــارة ابن الخشّاب- " بأحكام تنفرد بها عن جمـــهور الأفـــعال" (المرتجل، 124).

إنّ هذه الملاحظات توضّح منهج النحاة في التعامل مع الظواهر النحوية، فلم تكن دراستهم الفعل باعتباره قسما كلاميا مستقلا بذاته بمعزل عن الأقسام الكلامية الأخرى ولم يتعاملوا مع الصيغ الفعلية كما ذكر فلاش تعاملا جزئيا يبطل ما يوجد بين الصيغ من تماس معجمي ودلالي[1] وإنّما كان تعاملهم مع هذه القضايا صادرا عن رؤية تفسيرية استنباطية تجلت في هذا الباب من خلال الجهاز المفهومي الذي استنبطوه وعلّلوا به ما يوجد بين الأفعال والأسماء والحروف من صلات . فمفاهيم " الحروف المشبّهة بالفعل " و" الأفعال الجارية مجرى الأدوات " و " الاسم الجاري مجرى الفعل المضارع "و" الأسماء المشبهة بالحروف "، تدلّ كلّها على تعالق هذه الأقسام واسترسال بعضها في البعض الآخر مثلما تدلّ على وعي النحاة بكيفية انتظام اللغة بما يجعل شرحهم المعاني النحوية واستخراجهم المقاييس المسيّرة لها عملا استنباطيا استدلاليا.

وهم لم يقتصروا في باب العمل الإعرابي للفعل وما يحققه من أدوار دلالية على تصنيف الأفعال وتحديد خصائصها بالنظر إلى ثنائية اللزوم والتعدية فحسب، بل تعدوا ذلك إلى التعامل مع الأفعال اللازمة التي يمكن تعديتها فانتهوا إلى كون الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل " يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ويتعدّى إلى الزمان و يتعدّى إلى ما اشتقّ من لفظه اسما للمكان وإلى المكان " (سيبويه، الكتاب، ج1، 34-35). وهذا يجاوز ما ذكره بلاشير (1975،

1) يمكن العودة بخصوص الملاحظة الأخيرة إلى (فلاش، 1990 ، 142).

262) عن تعدية اللاّزم بالمفعول المطلق (Le complément absolu) ويوضّح عمليات التعدية الممكنة.

وحدّثوا في هذا الباب أيضا عن المواضع التي يصبح فيها المتعدّي بمثابة اللاّزم متى كان مبنيا للمفعول.إذ يرتفع المفعول في هذه الحالة " كما يرتفع الفاعل لأنّك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له كما فعلت ذلك بالفاعل " (الكتاب، ج1، 33). وعلى هذا الأساس حدّثوا عن حركية الأفعال واسترسالها في فضاء اللزوم والتعدية وصاغوا مبادئ للوصف والتفسير.

4- خاتمـــــة :

حاولنا من خلال هذا العمل قراءة الفعل وما يثيره من قضايا تركيبية ودلالية في بعض المناويل الاستشراقية الحديثة، فخلصنا إلى وجود نوع من القراءة اللسانية يسعى أصحابه إلى اختبار تلك القضايا في محيط أجنبي عن المحيط الذي وجدت فيه. وقد أدّت هذه العملية في أغلب الأحيان إلى تهافت النتائج المترتبة على هذا الأساس المنهجي ومنها :

* اعتبارهم المقاييس التصنيفية التي بنى على أساسها النحاة العرب الفعل مقاييس غربية من قبيل إرجاعهم الفعل في العربية إلى الفعل غير المصرّف(Infinitif) وتفسيرهم الأدوار المحورية للفعل على أساس منظومة توجيه البناء (diathèse).

* تسليمهم بأنّ الأمر لا يصاغ من المضارع المبني للمفعول فضلا عن إجماعهم بأنّ النحاة يجعلون صيغة الأمر متفرّعة عن صيغة المضارع المرفوع.

* إدراج بعضهم الأفعال المتعدّية إلى مفعولين مثلا ضمن مجموعة واحدة في إطار اهتمامهم بطبيعة الفعل دون ملاحظة ما يوجد بينها من فروق تركيبية ودلالية.

* قياس بعضهم المبني للفاعل و المبني للمفعول على صيغتي (Le participe présent) و(Le participe passé) دون ملاحظة ما يوجد بين الصيغ من تفاوت واختلاف ودون التنبّه إلى ما بلغه النحاة من دقّة في هذا الباب من خلال موازاتهم بين الاختزال اللفظي (اختزال الفاعل الحقيقي) والاتّساع المعنوي.

* وصف بعضهم المنهج الذي اعتمده النحاة في دراسة الصيغ الفعلية بالقصور، بدعوى تفسيرهم الصيغة الواحدة بمعزل عن الصيغ الفعلية الأخرى و تحليلهم دلالة الفعل الزّمانية بمعزل عن مفهوم الجهة (mode) التي لم تكن، كما تصوّروا، ضمن الجهاز النظري الذي اعتمده النحاة في الوصف والتفسير.

وقد رأينا في دراستنا هذه أن نناقش هذه المناويل بالمقارنة بين الأسس المنهجية التي اعتمدتها في تحقيقها تلك النتائج والأسس التي اعتمدها النحاة العرب في التعامل مع الصيغ الفعلية سواء من حيث دلالاتها الزمانية أو من حيث صلاتها ببعض الصيغ الاسمية وما يترتب عليها من علاقات، فبدت لنا وجاهة النتائج التي بلغوها وخصوصية النظام النحوي العربي سواء في تماسكه المنهجي أو في انسجام مقاييسه الوصفية والتفسيرية

ومهما تكن الأسس المنهجية المعتمدة في التعامل مع القضايا اللغوية، فإنّ الوصف اللساني لا يهدف إلى طمس خصوصية نحو من الأنحاء بل الغرض منه في تقديرنا إحكام وصف الأنحاء في ذاتها وترصّد ما يوجد بينها من نقاط تماسّ تسمح بتوسيع دائرة البحث اللساني وتساعد على مزيد إحكام هذا المجال معرفيا، خاصة أنّ الأنحاء القديمة بما تطرحه من قضايا تمثّل مرحلة من تاريخ اللسانيات وأنّ هذه المرحلة قد تبلورت فيها مفاهيم نحوية ومبادئ لسانية تبدو لنا مهمة اليوم في فك كثير ممّا استعصى علينا من مسائل.

Abstract

This research paper investigates the Arabic Verb in some modern orientalists' models and presents the systematic principles they follow in dealing with this topic. It also presents the syntactic and semantic issues they raised, the verbal forms, their feature values and characteristics and their relationship with some nominal forms, the origins of derivations, categorisations , etc.

It is evident , when investigating these issues carfully , that those orientalists in their description and explanation of the Arabic verb are doing so with reference to some principles and parameters that are applicable to similar phenomenon in western languages.

The researcher , therefore , tries to compare and discuss those efforts in light of the views presented by the Arab grammairiens on this topic. This research enabled us , not only to understand some of the orientalists syntactic models of analysis , but also to realize the comprehensiveness of the arabic syntactic theory in its description , explanation and interpretation processes and exploit the general framework they adopted in understanding the system and engineering its theory.

Keywords : verb – verb form – mood – tense – voice – (diathèse) – transformation - semantic role.

ثبت المراجع

- **ابن جنّي أبو الفتح عثمان** (392 هـ)

- سرّ صناعة الإعراب جزءان : تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى، 1985.

- الخصائص، 3 أجزاء، تحقيق محمّد علي النجار، مصر 1955

- **ابن حمودة رفيق**

- الاسمية الفعلية في التراث النحوي، ضمن المعنى وتشكله، كلية الآداب منوبة، تونس 2003.

- **ابن الخشّاب** (567 هـ)

- المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق 1972.

- **ابن السرّاج أبو بكر محمّد** (316)

- الأصول في النّحو، 3 أجزاء، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بغداد.

- **ابن يعيش (موفق الدّين)** (643 هـ)

- شرح المفصّل، 10 أجزاء، عالم الكتب، بيروت.

- **إبراهيم (أحمد)**

- (1995) ظاهرة " الحجب" في بناء الفعل والجملة في العربية ولغات أخرى، حوليات الجامعة التونسية، عدد36، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة تونس.

- **الأستراباذي (رضيّ الدين)** (688 هـ)

- شرح الكافية، 5 أجزاء، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، 1973.

الأنباري (أبو البركات كمال الدّين) (577 هـ)

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين. مجلّدان، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، 1961.

– **البعزاوي (محمد الصّحبي)**

– (2005) حدثا الاستخبار والإخبار بين سيبويه وأوروكيوني، مجلّة موارد، 10، 2005.

– (2008) ثنائية "المخبر عنه والمخبر به " في العربية : دراسة إعرابية دلالية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة بالاشتراك مع المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس.

– (2010) الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق، ضمن ندوة الصرف بين التحويل والتحريف، كلية الآداب صفاقس ووحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها، تونس.

– **الجرجاني (عبد القاهر** (471 هـ)

– الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972

– المقتصد في شرح الإيضاح، جزءان، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، العراق 1982.

– **الزّجاجي (أبو القاسم)** (337 هـ)

– الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار النّفائش، بيروت، طـ 4، 1982.

- **الزنّاد (الأزهر)**

- (2007) حفريات تاريخية في المعجم الذهني العربي : مادّة (ص ف ر) نموذجا، حوليات الجامعة التونسية، ع52، كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، تونس.

- **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)** (180 هـ)

- الكتاب، 5 أجزاء، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون، دار سحنون للنشر والتوزيع 1990.

- **الشريف محمد صلاح الدّين**

- (2002) الشرط والإنشاء النّحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات، منشورات كلية الآداب منّوبة، تونس.

- (2007) دور صيغ الفعل العربي الخمس في وسم الجهة والمظهر، حوليات الجامعة التونسية، عدد52، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة تونس.

- (2008) أوقد سألتمونيها، بحث في مظاهر من العرفان الجماعي المختزن في البرنامج النحوي، حوليات الجامعة التونسية، عدد 53، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة تونس.

- **عاشور (المنصف)**

- (2004) ظاهرة الاسم في التفكير النّحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب منّوبة، طـ 2، تونس.

- (2005) دروس في أصول النّظرية النّحوية العربية من السّمات إلى المقولات أو لولبية الرّسم الموضعي، مركز النّشر الجامعي، تونس.

- (2005) قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية (مشترك)، منشورات كلية الآداب منوبة – وحدة البحث : تجديد التّعليم والدّراسات اللسانية في العربية، تونس.

-**غنيم (أميرة)**

- (2003) تنوّع الجهة الزمانية ودور النواسخ الفعلية في توجيهها، مجلّة موارد، ع8، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، تونس.

- **المبرّد (أبو العباس محمد)** (285 هـ)

- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، 4 أجزاء، عالم الكتاب، بيروت 1963.

- **ميلاد (خالد)**

- (2001) الإنشاء في العربية بين التركيب والدّلالة، دراسة نحوية تداولية، نشر كلية الآداب بمنّوبة والمؤسسة العربية للتوزيع بتونس، تونس.

- **الهيشري (الشاذلي)**

- (2003) الضّمير : بنيته ودوره في الجملة، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس.

- (2005) قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية (مشترك)، منشورات كلية الآداب منوبة – وحدة البحث : تجديد التّعليم والدّراسات اللسانية في العربية، تونس.

- **Aristote** (2004) Catégories de l'Interprétation organon I et II traduit par J. Tricot, Vrin,.

- **Blachère (R)et Gaudefroy-Demombynes**(M) (1975), Grammaire de L' Arabe Classique,EDITIONS MAISONNEUVE-LAROSE, PARIS.

- **Blanché (Robert)** :(1996), La logique et son histoire, Armand Colin, Paris

- **Bohas (Georges.)** (1981), Quelques aspects de l'argumentation et de l'explication chez les grammairiens arabes , in Etudes de linguistique Arabes,LEIDEN- E.J.BRILL-BELGIUM, (1993) ; Developments récents en linguistique arabe et sémitique (séminaire tenu au collège de France organisé et presenté par Bohas), Damas.

- **Bohas (Georges) et Guillaume Jean (Patrick)** :(1984), Etudes des théories des Grammairiens Arabes , Damas.

- **Brun (Jean) :** (1992), Le Stoïcisme, PUF, Paris 11ème, édition,Paris.

- **Chomsky (Noam)** :(1972),Questions de sémantique, Editions du Seuil- Paris.

(1995), The Minimalist Program, MIT , Massachusetts - London-England.

(2005), On nature and Language , CAMBRIDGE University Press, Third printing, 2005 .

- **Fleisch (H)** : (1979), Traité de Philologie Arabe,2ème édition, Dar el-Machreq- Beyrouth, Liban.

- **Lyons (John)** : (1970), Linguistique générale, Introduction à la linguistique théorique, Larousse,Paris.

- (1978) Eléments de sémantique, Larousse,Paris.

- (1980) Sémantique linguistique, Larousse,Paris.

- **PETRÁČEK (KAREL)** : (1981) Le système de l'arabe dans une perspective diachronique , in in Etudes de linguistique Arabes ,LEIDEN-E.J.BRILL-BELGIUM ,

- **Tésnière (Lucien) :** (1988) Eléments de syntaxe structurale, Ed. Klincksieck, 2ème éd. Paris.

Université de Sousse
Faculté des lettres
et des Sciences Humaines de Sousse

MAWARID

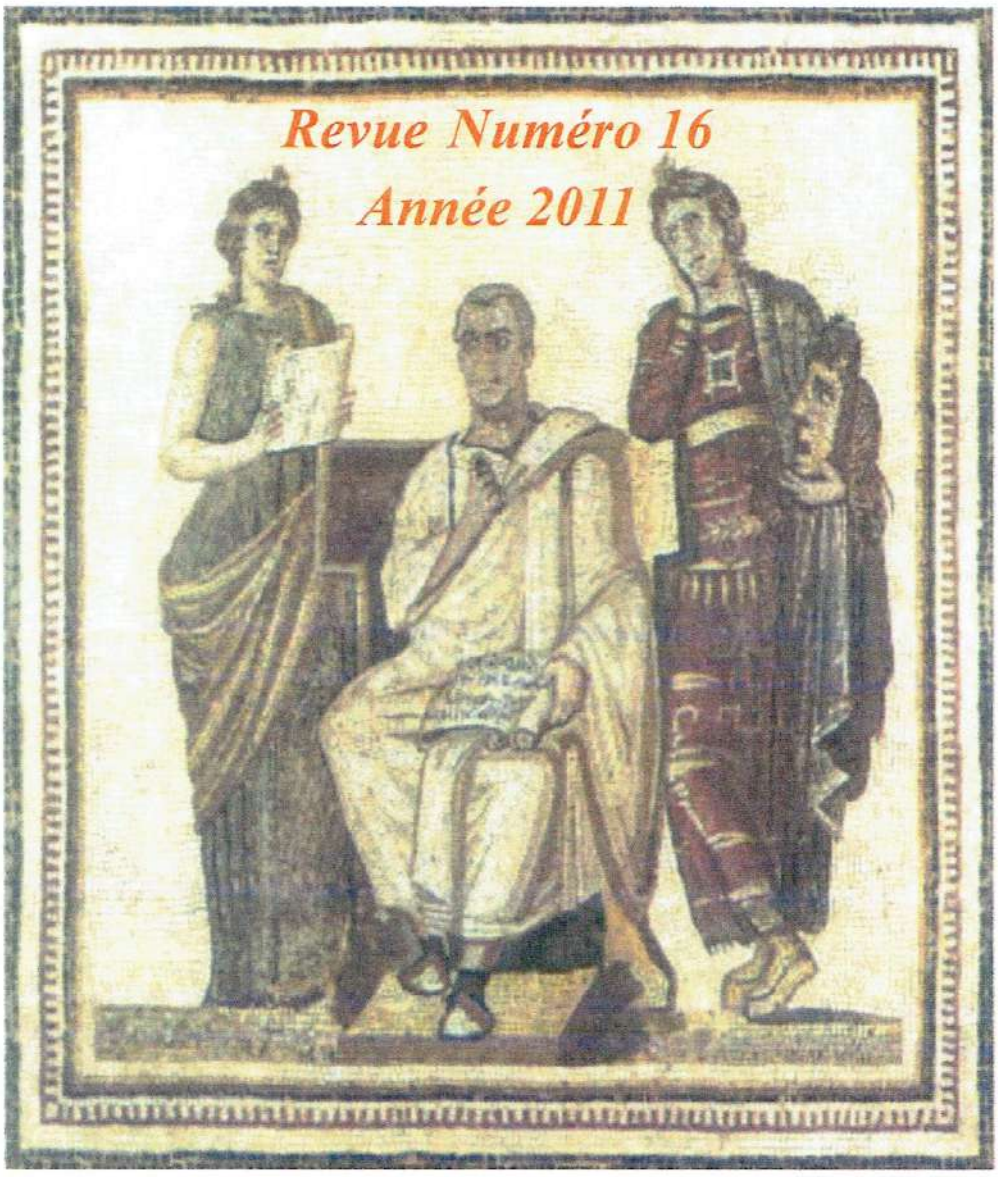

Revue Numéro 16
Année 2011

ISSN : 0330-5821